## الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان

للأعوام ٢،١٦ – ٢،١٩





حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله





#### الديباجـــة

تأكيدًا للدور الحضاري والتاريخي للمملكة الأردنية الهاشمية، باعتبارها وريثة النهضة العربية الكبرى، التي تهدف إلى تعزيز الحرية والعدالة والحياة الفضلى، وانطلاقًا من أن المملكة دولة قامت على المبادئ الإسلامية والقومية والإنسانية التي تهدف إلى رفع شأن الإنسان، وصون كرامته، وحفظ كيانه، وتأكيد حقه في الحياة الكريمة والحرية والمساواة.

ومساهمة منها في الجهود الإنسانية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تهدف إلى حمايته من كل أشكال الاستغلال والاضطهاد، وإيمانا بأن حماية الحقوق الأساسية والحريات العامة للإنسان جزء من الدين، لا يملك أحد، بشكل مبدئي، تعطيلها كليًا أو جزئيًا، أو خرقها أو تجاهلها.

فهي أحكام إلهية تكليفية أنزل الله بها كتبه، وبعث بها خاتم رسله، وتمم بها ما جاءت به الرسالات السماوية وأصبحت رعايتها عبادة، وإهمالها أو الاعتداء عليها منكرًا في الدين، وكل إنسان مسؤول عنها بمفرده، والأمة مسؤولة عن إعمالها بالتضامن.

وتأسيساً على أن البشرية جميعًا أسرة واحدة جمعت بينهم العبودية لله والبنوة لآدم وحواء عليهما السلام، وأن جميع الناس متساوون في أصل الكرامة الإنسانية، وفي أصل التكليف والمسؤولية دون تمييز بينهم بسبب العرق أو اللون أو اللغة أو الجنس أو المعتقد الديني أو الانتماء السياسي أو الوضع الاجتماعي أو غير ذلك من الاعتبارات.

وتنفيذًا للتوجيهات الملكية السامية بضرورة إعداد خطة وطنية شاملة لحقوق الإنسان، للارتقاء بهذه الحقـوق، بما يعزز مكانة الأردن في رعايته وحمايته لها، وإعمالا لمبادئ الدستور ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية التي صادق عليها الأردن، فقد تم إعداد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان بالتشاور مع الجهات الرسمية وغير الرسمية ومنظمات المجتمع المدني.

وقد جاء إعداد هذه الخطة بعد دراسة متعمقة لحالة حقوق الإنسان في المملكة لمعالجة أوجه الخلل القائمة على صعيد التشريعات والسياسات والممارسات للنهوض بحالة حقوق الإنسان والارتقاء بها بما يتوافق مع الثوابت الوطنية ودستور المملكة وبما يراعى التزامات المملكة بهذا الخصوص.





#### الأسس والمرتكزات المرجعية

تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل بصون كرامة الإنسان وحماية وتعزيز حقوقه وحرياته الأساسية واحترامها، والارتقاء بمكانة الأردن كنموذج متقدم فى مجال حقوق الإنسان، وذلك استناداً إلى المرجعيات التاليــة:

#### أولا: مبادئ الشريعة الإسلامية

جاءت الشريعة الإسلامية رعاية للحقوق وحماية لها، حيث إن الإسلام هو دين الدولة والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، لذلك كان الإيمان بالله واحترام القيم والتمسك بالمثل العليا بشأن المساواة والعدالة والسلام والتسليم بحق كل إنسان في الحياة الحرة الكريمة هي مبادئ أساسية في الدين الحنيف باعتبارها منطلقات أساسية لتطور المجتمع نحو الأفضل، مما يعكس الصورة الحقيقية للإسلام المتسامح الذي ينبذ الظلم والطغيان ويمقت الغلو والتطرف ويدعو إلى تعزيز مسيرة حوار الأديان والثقافات والحضارات بعيداً عن التعصب وبروح من التسامح وقبول الآخر.

#### ثانياً: الدستور الأردني

تنص المـــواد ( ٥ – ٣٢ ) من الفصل الثاني من الدسـتور الأردني وتعديلاته على حقوق الأردنيين وواجباتهم مشكلة بذلك ضمانات دستورية لإرساء مبادئ حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعيـة والثقافية وصونها وحمايتها بموجب منظومة تشريعية تراعى ما تضمنه الدستور وتكفل التطبيق الفعلى لـه.

#### ثالثاً: الشرعية الدولية لحقوق الإنسان

تلتزم الدولة بتوفير الحماية لحقوق الإنسان من حيث صون كرامته وحرياته التي أرساها الدين الإسلامي وجميع الشرائع السماوية وتعمل على إجراء إصلاحات تشريعية وقضائية وتنفيذية تكفل ذلك وتراعي، ما تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجميع المواثيق والاتفاقيات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة التي صادقت عليها المملكة الأردنية الهاشمية.

#### رابعاً: منظومة التشريعات الوطنية

تحكم وتنظم العلاقات بين السلطة والمجتمع مجموعة من القوانين والأنظمة وبعضها يحتاج إلى تعديلات لتطويرها وجعلها أكثر مواءمة للمعايير الدولية والممارسات الفضلى في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، لتسهم في الارتقاء بالأداء الحكومي حيال حقوق الإنسان في البلاد، وتوفر مزيدا من الحماية القانونية والقضائية والإدارية لحقوق الإنسان وكرامته وحرياته الأساسية.

٨



#### خامساً: الميثاق الوطني الأردني

ينص الميثاق الوطني على أن احترام حقوق الإنسان وتعميق النهج الديمقراطي وضمان التنمية واستمرار توازنها وتحقيق الكفاية الإدارية في المملكة أهداف وطنية أساسية تقتضي العمل على وحدة النظام الإداري للدولة الأردنية وربط الهيئات المحلية بالسلطات المركزية لأغراض التوجيه والرقابة، وتقوية البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة بتعزيز مفهوم الإدارة المحلية في الأقاليم والمحافظات، بما يوفر الفرص العملية لممارسة الشعب حقه في إدارة شؤونه بنفسه، ويضمن استمرار التعاون بين الجهود الحكومية والأهلية وتوثيقها، ويؤدي إلى ترسيخ العمل الديمقراطي وتمكين المواطنين من المشاركة وتحمل المسؤولية في إطار من التوازن بين الحقوق والواجبات <sup>(()</sup>

#### المراجع والأدبيات:

لغايات الوقوف على واقع حقوق الإنسان في المملكة والتمكن من تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات والخروج بأفضل السبل لتعزيز نقاط القوة واستثمار الفرص من جهة، ومعالجة نقاط الضعف والتغلب على التحديات من جهة أخرى، فقد تم الاستناد إلى مجموعة من المراجع والأدبيات تمت دراستها دراسة متعمقة وتمثلت بما يلي.

- الملاحظات الواردة من لجان الحريات وحقوق الإنسان البرلمانية والنقابية.
- التقارير السنوية للمركز الوطني لحقوق الإنسان وغيره من المؤسسات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني حول أوضاع حقوق الإنسان.
  - الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٣.
  - منظومة النزاهة الوطنية «الميثاق» و»الخطة التنفيذية».
    - الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية ٢٠١٣–٢٠١٧.
    - التقارير الدولية حول أوضاع حقوق الإنسان في الأردن.
  - التقارير الرسمية وتقارير الظل المقدمة اللجان التعاهدية وتوصيات هذه اللجان.
    - الملاحظات المدونة خلال اللقاءات مع الشركاء.
      - تقارير المقررين الخاصين.
    - التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان.



<sup>(</sup>۱) البند السادس عشر من الفصل الأول من الميثاق الوطني الأردني.



#### الخطوات الإجرائية:

في سبيل إعداد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان شرعت الحكومة الأردنية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي من شأنها ضمان النهج التشاركي والشمولي وتمثلت هذه الخطوات بما يلي:

- تشكيل لجنة عليا برئاسة وزير العدل وعضوية الأمناء العامين في الوزارات والمؤسسات والهيئات الرسمية لدراسة توصيات المركز الوطنى لحقوق الإنسان.
  - استحداث منصب المنسق الحكومى لحقوق الإنسان فى رئاسة الوزراء.
  - استحداث وحدة متخصصة بحقوق الإنسان بإشراف المنسق الحكومى مرتبطة بمكتب رئيس الوزراء.
- تشكيل فريق التنسيق الحكومي لحقوق الإنسان الذي يضم (٩٨) ضابط ارتباط يمثلون الوزارات والمؤسسات الحكومية والرسمية والأمنية والأكاديمية.
- تشكيل اللجان الفنية المصغرة (التشريعات، السياسات، الممارسات، الاحتياجات التدريبية) من أعضاء فريق التنسيق الحكومى لحقوق الإنسان.
- تشكيل لجنة إعداد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان برئاسة وزير العدل وعضوية المفوض العام لحقوق الإنسان، نقيب الصحفيين، أمين عام اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، رئيس ديوان التشريع والرأي، والمنسق الحكومي لحقوق الإنسان.
- تشكيل (فريق عمل) منبثق عن لجنة إعداد الخطة ورؤساء اللجان الفنية الأربع لصياغة مسودة الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان بإشراف المنسق الحكومي لحقوق الإنسان.





## نتائج التحليل الرباعي (SWOT Analysis)

بالاستناد إلى المراجع السابقة وكنتيجة للخطوات الإجرائية المتخذة تم التوصل إلى النتائج التالية:

الضعف	القوة
الفجوة بين المصادقة على الاتفاقيات الدولية والالتزام الفعلي بما نصت عليه على مستوى التشريعات والسياسات والممارسات.	توفر الإرادة السياسية الجادة والمتمثلة بتوجيهات جلالة الملك المتواصلة بالاهتمام بحقوق الإنسان وصون كرامته وحرياته الأساسية.
الحاجة إلى تعديل بعض التشريعات المنشئة للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان بما يكفل لها مزيدا من الاستقلال والفعالية في أداء المهام المناطة بها.	مصادقة الأردن على عدد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.
ضعف تطبيق الالتزامات الدولية في المحاكم الأردنية بما يتعلق بحقوق الانسان.	التشريعات النافذة الخاصة بإنشاء المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان.
فجوة الثقة بين الحكومة ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني	توفر البنية المؤسسية المناسبة داخل الحكومة كاستحداث مديريات لحقوق الإنسان في عدد من الوزارات واستحداث منصب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان ووحدة حقوق الإنسان في رئاسة الوزراء.
الخلل في السياسات العامة وتأثيرها السلبي على واقع حقوق الإنسان.	تطوير منظومة التشريعات الوطنية كقانون منع الاتجار بالبشر وقانون الحماية من العنف الأسري.
التحديات	الفرص
الحاجة إلى مراجعة عدد من التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان وتعديلها لجعلها أكثر مواءمة لروح الدستور والمعايير الدولية.	التعديلات الدستورية للعامين ٢٠١١ و٢٠١٤.
الحاجة إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان وزيادة الوعي بها على المستوى الوطني	وجود العديد من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان <sup>(٦)</sup> ومؤسسات المجتمع المدني الناشطة في هذا المجال والاهتمام المتزايد بقضايا حقوق الإنسان من قبل المنظمات الدولية العاملة في الأردن.
الحاجة إلى إتباع نهج تكاملي في الجهود المبذولة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان	التشاورية ما بين الحكومة والأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني في إعداد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان

<sup>(</sup>٢) المركز الوطني لحقوق الإنسان، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين، الهيئة المستقلة للانتخاب، المجلس الأعلى للسكان وغيرها.



## وثيقة الأسس الإستراتيجية

#### الرؤيـــة:

مجتمع يقوم على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وحفظ كرامة الإنسان، وحماية واحترام وصون حقوقه وحرياته.

#### الرسالــة:

توفير الضمانات التي تمكن الفرد من التمتع بحقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتيسير السبل التي تمكنه من ممارستها في مجالات الحياة كافة تحقيقاً للمصلحة الفضلى، وتوفير وسائل الانتصاف والتعويض له.

#### القيـم الجوهريـة للخطة الوطنية لحقوق الإنسان:

استنادا إلى المرتكزات السابقة وانطلاقا من خصائص حقوق الإنسان بكونها حقوقا عالمية أصيلة مترابطة ومتكاملة وغير قابلة للتجزئة، وإيمانا بضرورة تكاتف وتكامل الجهود المبذولة في مجال حمايتها وتعزيزها، فقد تم إعداد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان انطلاقاً من الأسس والاعتبارات للمبادئ التالية:

- الحفاظ على الأمن الوطني بحيث لا يكون هناك تعارض بين متطلبات حماية الأمن الوطني وبين تأمين احترام حقوق الإنسان وفقاً للمبادئ التي ارتضاها المجتمع الدولي. ولهذا، فان إجراءات مكافحة جريمة الإرهاب يجب أن تنظم بحيث لا ينتهك أي منها الحق في الحياة والحق في سلامة الجسد ضد التعذيب والحق في المحاكمة العادلة وفي حرية التعبير وحرية الرأي والصحافة ومنع الرق والاتجار به، ومبدأ الشرعية.
  - احترام وترسيخ مبادئ النزاهة فى تنفيذ كافة الإجراءات والنشاطات المتعلقة بهذه الخطة.
- الشفافية والمساءلة، واللذين يتجسدان في وضع خطط تنفيذية بنشاطات محددة وإطار زمني واضح واعتماد خطة متابعة وتقييم فضلا عن احترام حق الشركاء والمواطنين بشكل عام في الحصول على المعلومات حول الخطوات المتخذة فى سبيل تنفيذ الخطة.

#### منهجية العمل:

وانطلاقا من القيم الجوهرية فقد اعتمدت اللجنة المكلفة بإعداد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان المعايير التالية نهجا لها:

- التعددية التي تجسدت في تشكيلة لجنة إعداد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان والتي شملت مؤسسات رسمية ووطنية وحكومية وغير حكومية وممثلين عن المجتمع المدني.
- التشاورية والانفتاح على مختلف الفعاليات السياسية والاجتماعية لتحديد الأولويات الوطنية من خلال عقد سلسلة من اللقاءات قبل الشروع بصياغة الخطة، بالإضافة إلى اللقاءات التي عقدت مع ممثلين عن هذه الفعاليات لعرض المسودة الأولية للخطة وشملت مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية، والأحزاب السياسية، والنقابات المهنية والعمالية، وقطاع المرأة والشباب، والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، والمنظمات الدولية العاملة في الأردن.

۱۲



- التكاملية، من حيث تكامل الجهود الوطنية والذي يتجسد في طبيعة الأهداف النشاطات التي تضمنتها الخطة والتي تستوجب تضافر جهود كافة الجهات وتكاملها لتنفيذ النشاطات وتحقيق الأهداف المرجوة.
- الواقعية والتدرج، حيث حددت الخطة التحسينات المطلوبة على صعيد التشريعات والسياسات والممارسات مع مراعاتها لمبدأ التدرج وفقا للأولويات والاحتياجات والإمكانات الوطنية.

#### الأهداف الإستراتيجية:

- تطوير منظومة التشريعات الوطنية لجعلها أكثر مواءمة مع الدستور والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي صادقت عليها المملكة.
- إعداد وتطوير السياسات الوطنية الخاصة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بإتباع نهج تشاركي يكفل تمثيل كافة فئات المجتمع الأردنى وتكامل الجهود الوطنية فى هذا الخصوص.
- ترسيخ الإنجازات الوطنية المتحققة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتعزيزها والبناء عليها وصولا للممارسات الفضلى بهذا الخصوص، وضمان جعلها تأخذ طابعاً مؤسسياً راسخاً.
- بناء وتعزيز القدرات الفردية والمؤسسية في مختلف المؤسسات الرسمية والحكومية المعنية بحقوق الإنسان فضلا عن تدعيم الدور الذي تمارسه مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في هذا المجال، لا سيما المركز الوطني لحقوق الإنسان.

## الإطار الزمني للخطة

اعتمـدت الخطة الوطنية لحقوق الإنســان إطاراً زمنياً محددا بعشـــرة أعــوام اعتبــاراً مــن ( ٢٠١٦ – ٢٠٢٥). يتولى المنسق الحكومي لحقوق الإنسان وضع الآليات المناسبة لتقييم وتنفيذ الأنشطة الواردة في هذه الخطة ومتابعتها من حيث:

**الأولى**: تقييم الجانب العملى للخطة من حيث التنفيذ ومدى الفاعلية والكفاءة

**الثانية**: تقييم المخرجات والنتائج ومدى تحققها وفق مؤشرات قياس موضوعية.

وستتم عملية التقييم بشكل سنوي، مع إجراء تقييم شامل بعد انقضاء المدة الزمنية للخطة.

تتميز هذه الخطة بالمرونة وإمكانية تعديلها وتطويرها استنادا إلى نتائج التقييم المرحلي التي ستعتمد كتغذية راجعة لتعديل الخطة بشكل مستمر وديناميكي، كما سيتم الاستفادة من التقييم الختامي كتغذية راجعة نهائية لأى خطط إستراتيجية مستقبلية.



## المحور الأول الحقوق المدنية والسياسية

## الهدف الرئيسي الأول: حماية الحق في الحياة والسلامة الجسدية

#### <u>الأهداف الفرعية:</u>

- ا. تطوير الإطار القانوني الناظم للحق في الحياة والسلامة الجسدية لمواءمته مع الدستور والمواثيق الدولية في حدود ما صادق عليه الأردن . الأنشطة الرئيسية<u>:</u>
  - إجراء مراجعة للتشريعات ذات العلاقة واقتراح التعديلات اللازمة عليها.
- تعديل التشريعات بما يكفل توسيع مفهوم جريمة التعذيب لينسجم مع اتفاقية مناهضة التعذيب وتشديد العقوبات على مرتكبيها.
  - ملاحقة مرتكبي جرائم التعذيب أمام محكمة مدنية دون إبطاء وفقا للمعايير الدولية المعمول بها.
- ٢. توفير الحماية الإجرائية والموضوعية المثلى لمن يتعرض للتوقيف بشتى صوره والتأكيد على تضييق نطاق التوقيف وحصر حالاته وإيجاد بدائل عنه.

#### <u>الأنشطة الرئيسية:</u>

- إجراء مراجعة للتشريعات ذات العلاقة واقتراح التعديلات عليها.
  - توفير المساعدة القانونية لمن يتعرض للتوقيف.
- ٣. تضييق نطاق عقوبة الإعدام في حدود الجرائم الأشد خطورة. <u>الأنشطة الرئيسية:</u>
- إجراء مراجعة للتشريعات المقررة لعقوبة الإعدام واقتراح التعديلات عليها.
- ٤. توفير الضمانات القانونية اللازمة في مرحلة التحقيق الأولي بما في ذلك الحق في الاستعانة بمحام. <u>الأنشطة الرئيسية:</u>
  - مراجعة التشريعات ذات العلاقة لحماية هذا الحق واقتراح التعديلات عليها.
  - ٥. ضمان الدولة لحق ضحايا نظام العدالة الجنائية في التعويض وجبر الضرر. <u>الأنشطة الرئيسية:</u>
    - مراجعة التشريعات ذات العلاقة واقتراح التعديلات عليها.
    - التوعية المجتمعية بحقوق ضحايا نظام العدالة الجنائية.





## الهدف الرئيسي الثاني: تعزيز وترسيخ الاستقلال المؤسسي للسلطة القضائية <u>الأهداف الفرعية:</u>

- ا. توفير بيئة داعمـــة لاســـتقلال الســلطة القضائيـة الأنشطة الرئيسية<u>:</u>
- إجراء مراجعة شاملة للتشريعات الناظمة لاستقلال القضاء وقانون محكمة أمن الدولة واقتراح التعديلات عليها،
   بحيث تصبح أكثر انسجاماً مع المعايير العالمية والممارسات الفضلى .
  - ٢. تعزيز قدرات النيابة العامة واستقلالها ضمن السلطة القضائية. <u>الأنشطة الرئيسية: </u>
  - اتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية اللازمة لفصل سلطة الاتهام عن سلطة التحقيق.
    - تعزيز دور النيابة العامة لتحريك دعوى الحق العام وحفظها.

## ٣. تعزيز وتفعيل الرقابة والمساءلة والتفتيش وتطويرها وفق أسس موضوعية وفعالة. <u>الأنشطة الرئيسية:</u>

- إجراء مراجعة للتشريعات ذات العلاقة واقتراح التعديلات اللازمة عليها.
- تنظيم وتنفيذ نشاطات لبناء القدرات واكتساب مهارات التدريب والرقابة والتفتيش.
  - وضع إجراءات لضمان تفعيل مدونة السلوك الخاصة بالقضاة.
  - اتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة لذلك بما فيها توفير الموارد البشرية المؤهلة.

## ٤. تنظيم عمل الجهاز القضائي.

#### <u>الأنشطة الرئيسية:</u>

- إجراء مراجعة للتشريعات ذات العلاقة واقتراح التعديلات اللازمة.
- تنظيم وتنفيذ نشاطات لتدريب وتأهيل الكوادر في الجهاز القضائي.
  - رفد الجهاز القضائي بالموارد البشرية المؤهلة.





## الهدف الرئيسي الثالث: تعزيز استقلال القاضي والارتقاء بالعمل القضائي.

#### <u>الأهداف الفرعية:</u>

#### ١. تعزيز حصانة القاضي وأمنه الوظيفي.

#### <u>الأنشطة الرئيسية:</u>

 مراجعة أسس التعيين والنقل والانتداب والعزل والإحالة على التقاعد لضمان توفر معايير واضحة لذلك وآليات للرقابة وفق أعلى درجات النزاهة والشفافية والممارسات الدولية الفضلى.

#### الهدف الرئيسي الرابع: تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة

#### <u>الأهداف الفرعية:</u>

#### ا. تعزيز سبل الوصول للعدالة. الأنشطة الرئىسىة:

## إجراء مراجعة للتشريعات بما يضمن تقصير أمد التقاضى.

- تعزيز وتفعيل الحلول البديلة للنزاعات.
- استحداث برامج ووحدات خاصة بالمساعدة القانونية.

#### ٢. إتاحة التقاضي على درجتين في الأحوال التي يقصر فيها القانون عن توفير ذلك. <u>الأنشطة الرئيسية:</u>

- تعديل قانون تشكيل المحاكم الشرعية محكمة عليا شرعية.
  - تعديل قانون محاكم الصلح والتشريعات المتعلقة بذلك.
    - توسيع دائرة الطعن في الأحكام القضائية.

## الهدف الرئيسي الخامس؛ الحق في الجنسية والإقامة واللجوء وحرية التنقل

#### <u>الأهداف الفرعية:</u>

ا. مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية مع الدستور والمواثيق الدولية في حدود ما صادق عليه الأردن .

#### الأنشطة الرئيسية:\_\_

- مراجعة التشريعات ذات العلاقة واقتراح التعديلات عليها.
- توحيد المرجعيات المتعلقة بمنح هذه الحقوق وحصر المنع والإبعاد بسلطة القضاء.
  - توعية المجتمع بحقوق المواطنة وحقوق اللاجئين.
    - تدريب وتأهيل جهات إنفاذ القانون والمجتمع.
  - إيجاد آلية وطنية للتعامل مع التدفقات الكبرى للاجئين.



## الهدف الرئيسي السادس؛ تعزيز حماية الحق في الترشِّح والانتخاب.

#### <u>الأهداف الفرعية:</u>

١. مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية مـ الدستور والمواثيق الدولية في حدود ما صادق عليه الأردن منها.

#### <u>الأنشطة الرئيسية:</u>

- مراجعة التشريعات ذات العلاقة لضمان صياغة قانون انتخاب شامل ومتوازن يشكل نقلة نوعية في الحياة البرلمانية ويضمن التمثيل الحقيقى والعادل لشرائح المجتمع الرئيسية كافة.
- تضمين القانون أحكاما ترسخ الممارسات الدولية الفضلى التي اعتمدتها الهيئة المستقلة للانتخاب بما يراعي أعلى معايير النزاهة والشفافية.

#### ٢. مكافحة الجرائم الانتخابية.

#### <u>الأنشطة الرئيسية:</u>

- مراجعة التشريعات ذات العلاقة ووضع سقف للإنفاق على الحملات الانتخابية وتوفير آليات مناسبة لمحاربة ظاهرة شراء الأصوات.
  - ملاحقة جرائم الانتخاب وإعطائها صفة الاستعجال.

## ٣. تعزيز ودعم دور الهيئة المستقلة للانتخاب لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. <u>الأنشطة الرئيسية:</u>

- مراجعة قانون الهيئة المستقلة للانتخاب واقتراح التعديلات عليه بما يتوافق مع التعديلات الدستورية الأخيرة ويسهم في تعزيز القدرة المؤسسية للهيئة.
  - تطوير إجراءات العملية الانتخابية بما يتوافق مع الممارسات الدولية الفضلى.





## الهدف الرئيسي السابع؛ تعزيز حماية الحق في حرية الرأي والتعبير.

<u>الأهداف الفرعية:</u>

- ا. مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية المتعلقة بالحق في حرية الرأي وحرية التعبير م£ الدستور والمواثيق الدولية في حدود ما صادق عليه الأردن منها، والبحث في السعي للانضمام إلى ما تبقى من المواثيق الدولية بما لا يتعارض م£ المصالح الأساسية والحيوية للمجتم£ والمواطن. <u>الأنشطة الرئيسية:</u>
  - مراجعة التشريعات ذات العلاقة واقتراح التعديلات اللازمة عليها.
  - تعديل وتفعيل قانون ضمان الحق فى الحصول على المعلومة.
  - تأمين حماية كافية للإعلاميين والصحفيين أثناء تأديتهم لعملهم.
  - حصر سحب الرخص الممنوحة لوسائل الإعلام المتنوعة بسلطة القضاء.

#### ٢. إيجاد التوازن بين الحق في حرية التعبير ومناهضة أفعال اغتيال الشخصية.

#### <u>الأنشطة الرئيسية:</u>

 النص على ضوابط ومعايير لضمان ممارسة الحق في الرأي وحرية التعبير وعدم التعدي أو المساس بسمعة الآخرين.

#### ٣. تعزيز قدرات المؤسسات الإعلامية.

#### <u>الأنشطة الرئيسية:</u>

- تنفيذ برامج تدريبية للعاملين بالمجال الإعلامي والعاملين في جهات إنفاذ القانون.
  - رصد انتهاكات حرية الرأى وزيادة مشاركة الرأى الآخر بالإعلام الحكومى.

## الهدف الرئيسي الثامن: تعزيز وحماية الحق في التجمع السلمي وتكوين الأحزاب والجمعيات والنقابات والانضمام إليها.

#### <u>الأهداف الفرعية:</u>

١. مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية مـ الدستور والمواثيق الدولية في حدود ما صادق عليه الأردن منها.

#### <u>الأنشطة الرئيسية:</u>

- مراجعة التشريعات ذات العلاقة واقتراح التعديلات عليها.
- ٢. تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون في حماية الحق في التجمع السلمي. <u>الأنشطة الرئيسية:</u>
  - وضع برامج تدريبية للعاملين في أجهزة إنفاذ القانون وفقا للمعايير الدولية.



- ٣. تعزيز الآليات الوطنية لرصد الانتهاكات المتعلقة بهذه الحقوق. <u>الأنشطة الرئيسية:</u>
- تفعيل وتعزيز آليات استقبال الشكاوى ومتابعتها والتعامل بها بجدية بما فى ذلك إحالتها إلى القضاء.
  - قاعدة بيانات الكترونية موحدة للشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.
    - ٤. تعزيز المشاركة السياسية والمساهمة في عملية اتخاذ القرار. <u>الأنشطة الرئيسية:</u>
- اتخاذ الإجراءات اللازمة كافة والتي من شأنها تعزيز مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار على المستويين المحلى والوطنى.
- تنفيذ حملات تثقيفية وتوعوية مختلفة حول المشاركة والتوعية بحقوق الإنسان في الحياة العامة والتنمية السياسية في المملكة تشمل شرائح المجتمع كافة مع التركيز على مفهوم المواطنة الفاعلة وثقافة ومبادئ النزاهة وسيادة القانون.
- تمكين المؤسسات الحكومية والأهلية في الميدان وتعزيز القدرات المؤسسية والوظيفية للمجالس التنفيذية والبلدية والمديريات الخدمية في المحافظات.
  - ه. تعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية في إدارة الشأن العام. <u>الأنشطة الرئيسية:</u>
- مراجعة التشريعات ذات العلاقة لضمان حرية تشكيل الأحزاب وتهيئة مناخ مناسب لممارسة نشاطها السياسي والديمقراطي وتفعيل دورها في صنع القرار.
- مراجعة الإجراءات المتعلقة بتأسيس الأحزاب وشروط تشكيلها بهدف تبسيط هذه الإجراءات وتنظيم عمل
   الأحزاب بما يضمن عدم تعطيل الحق الدستوري في تأسيسها، أو التجاوز عليه.
- تعزيز القدرات المؤسسية والفردية للمجالس البلدية والمحلية لترسيخ مبادئ الحاكمية الرشيدة في الحكم المحلى.
  - ٦. تعزيز مبادئ وممارسات الحاكمية الرشيدة في العمل الداخلي للمجتمع المدني. الأنشطة الرئيسية:
  - مراجعة وتفعيل مدونة السلوك للأحزاب والجمعيات والنقابات المعدة من المركز الوطني لحقوق الإنسان.





## المحور الثاني الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

## الهدف الرئيسي الأول: تعزيز وحماية الحق في العمل

#### <u>الأهداف الفرعية:</u>

- ا. إعداد التشريعات وتبني السياسات اللازمة لتنظيم سوق العمل في القطاعين العام والخاص بما يرسخ مبدأ تكافؤ الفرص ويعزز المساواة في الأجور وسائر الحقوق للعاملين. <u>الأنشطة الرئيسية:</u>
  - العمل على إصدار نظام موحد للتأمينات الصحية والاجتماعية للعاملين فى كافة المجالات.
- إعادة النظر في التشريعات الناظمة لشؤون العاملات في المنازل وتفعيل التعليمات الخاصة بذلك بما يضمن توفير الحماية الفعلية لهذه الفئة.
  - تمكين العاملين في القطاع الخاص من تأسيس النقابات.
- إصدار التشريع اللازم لإيجاد نماذج موحدة لعقود العمل في المجالات المتعددة وفق التصنيف المهني والقطاعي،
   لضمان عدم استغلال العاملين من قبل أرباب العمل.
  - إعادة النظر بالحد الأدنى للأجور والرواتب التقاعدية والتأمينات وربطها بالتضخم.
- مراجعة الإطار التشريعي الخاص بالعمل في مجال القطاع الزراعي بما يمكن العاملين في هذا القطاع من التمتع بالحقوق التى ينص عليها قانون العمل وتعديلاته.
- إعادة النظر في التشريع الناظم لهيكلة القطاع العام بما يكفل تحقيق مبادئ المساواة والعدالة، مع الاحتفاظ بالحقوق المالية للعاملين في الدوائر المهيكلة.

## الهدف الرئيسي الثاني: تعزيز وحماية الحق في الصحة.

#### <u>الأهداف الفرعية:</u>

١. . الارتقاء بالخدمات الصحية والعلاجية المقدمة للمواطن وتعزيز ضمان سلامة الغذاء والدواء، وتشديد الرقابة على ذلك.

#### <u>الأنشطة الرئيسية:</u>

- تعديل نظام التأمين الصحي بحيث يشمل كافة شرائح المجتمع والأمراض غير المشمولة بهذا النظام.
- توحيد الآلية المتعلقة باعتماد الخدمات الصحية من خلال إصدار التشريعات الناظمة لذلك، وتفعيل أحكامها.
  - اتخاذ الإجراءات التى من شأنها ضمان سلامة الأطفال من الأمراض السارية والمعدية.
    - تفعيل التشريعات والإجراءات المتعلقة بالمساءلة الطبية.
  - مراجعة التشريع الناظم لعمل المجلس الصحى العالى بما يضمن تفعيله وقيامه بالمهام المناطة به.
    - رفع معدل الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية.
    - تعزيز الرقابة على المؤسسات الطبية لضمان التزامها بمعايير الجودة.



## الهدف الرئيسي الثالث: تعزيز وحماية الحق في التعليم.

<u>الأهداف الفرعية:</u>

١. الارتقاء بالخدمات التعليمية المقدمة لطلبة المدارس وطلبة التعليم العالي بما يكفل الحق في الحصول على التعليم المناسب ضمن ما تسمح به حدود إمكانيات الدولة وحماية حقوق العاملين في هذا المجال.

#### <u>الأنشطة الرئيسية:</u>

- مراجعة التشريعات ذات العلاقة واقتراح التعديلات اللازمة عليها.
  - العمل على تصنيف المدارس الخاصة وتعزيز الرقابة عليها.
- تعديل التشريعات الناظمة لقطاع التعليم العالي على عدة مراحل لضمان تحقيق معايير الشفافية في اختيار القيادات الأكاديمية وتحقيق الأمن الوظيفي للعاملين في هذا المجال بما ينعكس إيجابا على جودة مخرجات التعليم.
- العمل على نشر الثقافة التوعوية بما يضمن معالجة الظواهر المجتمعية السلبية في المؤسسات التربوية والتعليمية المتعددة.
- العمل على تبني سياسات تعليمية موجهة نحو التعليم التقني والمهني بالقدر الذي يحافظ على التنوع وجودة مخرجات التعليم بشكل عام، بما يحقق الإبداع والتجديد والابتكار

## الهدف الرئيسي الرابع: تعزيز وحماية الحقوق الثقافية لفئات المجتمع مثل (الأقليات)

#### <u>الأهداف الفرعية:</u>

- الحفاظ على الهوية الوطنية وإبراز مقوماتها. الأنشطة الرئيسية:
- إعادة النظر في التشريعات الناظمة للعمل الثقافي واقتراح التعديلات عليها بما يعزز الحقوق الثقافية.
- دعم المؤسسات الثقافية بالمملكة وتشجيع الصناعات الثقافية خاصة السينما والدراما لدورهما بإبراز الهوية الوطنية والتنمية الاقتصادية.
- الاهتمام بثقافة الأطفال والشباب وتوجيه وسائل الإعلام للاهتمام بمختلف مجالات الحياة الاجتماعية ونشر الأفكار والمعرفة التى ترقى بسلوك الفرد وتحارب كل نزعات الانحراف والتطرف والسلوكات البعيدة عن قيم المجتمع.
  - ٢. توزيع مكتسبات التنمية الثقافية في المملكة بعدالة. <u>الأنشطة الرئيسية:</u>
- استكمال إقامة بنى تحتية للنشاط الثقافي في مختلف محافظات المملكة لاستيعاب الفعاليات والأنشطة وتفعيل الحراك الثقافى.
- تعزيز التنسيق بين وزارة الثقافة ومؤسسات المجتمع المدني لتنمية الثقافة والنهوض بها وذلك للأهمية التي ينطوى عليها الفعل الثقافى فى صياغة الهوية.



- ٣. تعزيز وحماية اللغة العربية والارتقاء بمكانتها واللغات الفرعية. <u>الأنشطة الرئيسية:</u>
- إصدار قانون حماية اللغة العربية لما لهذا القانون من أهمية ودور في الحفاظ على الهوية العربية.

## الهدف الرئيسي الخامس؛ تعزيز الحق في بيئة سليمة والحق في التنمية.

#### <u>الأهداف الفرعية:</u>

- ١. رفع الوعي العام بأهمية هذه الحقوق وآليات حمايتها والتمتع بها. <u>الأنشطة الرئيسية:</u>
- تنظيم وتنفيذ برامج توعوية لمختلف شرائح المجتمع مع التركيز على مؤسسات القطاعين العام والخاص حول مفاهيم الحق فى بيئة سليمة والحق فى التنمية وسبل حمايتهما.
- توجيه الشركات العاملة في المحافظات للتركيز على دورها في التنمية المحلية وتحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعى والبيئى.
  - ٢. توفر الأليات القانونية والإجرائية اللازمة لضمان هذه الحقوق. <u>الأنشطة الرئيسية:</u>
- اتخاذ الإجراءات التى من شأنها ضمان التوزيع العادل والمتوازن لمكتسبات التنمية والخدمات المقدمة للمواطنين.
  - تفعيل آليات الرقابة وإنفاذ القانون لضمان مراعاة مؤسسات القطاعين العام والخاص للحق فى بيئة سليمة.





## المحور الثالث حقوق الفئات الأكثر عرضة للانتهاك

## الهدف الرئيسي الأول: تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة <u>الأهداف الفرعية:</u>

## العمل على ضمان المساواة الكاملة وتكافؤ الفرص في ممارسة كافة الحقوق. الأنشطة الرئيسية:

- توفير وسائل التدريب والتأهيل والتعليم لذوي الإعاقة لإدماجهم في برامج التنمية الشاملة والمستدامة.
  - تعزيز وتفعيل التشريعات الوطنية الهادفة لضمان مبدأ تكافؤ فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة.
    - تيسير حركة تنقل الأشخاص ذوى الإعاقة وممارسة أنشطتهم.
- إتاحة أيسر السبل للوصول إلى المعلومة التى تهم الأشخاص ذوى الإعاقة باستخدام احدث الوسائل التكنولوجية.
  - اتخاذ الإجراءات التي من شأنها ضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة بالترشح والانتخاب.

## ٢. تعزيز الحماية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة. <u>الأنشطة الرئيسية:</u>

تعديل التشريعات بحيث يتم اعتبار الإعاقة ظرفا مشددا بخصوص الجرائم الواقعة على الأشخاص ذوى الإعاقة.

## ٣. اتخاذ التدابير التشريعية والتنفيذية اللازمة لإتاحة أيسر السبل للوصول إلى العدالة. <u>الأنشطة الرئيسية:</u>

- إصدار تشريعات تعنى بإنشاء برامج خاصة بالمساعدة القانونية في الوزارات والمؤسسات والمحاكم واتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لهذه البرامج.
  - تنظيم برامج تدريبية للتوعية بحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة.
- تقديم الدعم اللازم لذوي الإعاقة لتمكينهم من اتخاذ القرارات التي تناسبهم والعمل على رعايتهم وتعزيز دور المؤسسات المعنية برعايتهم وتقديم الخدمة لهم.





## الهدف الرئيسي الثاني: تعزيز وحماية حقوق المرأة

#### <u>الأهداف الفرعية:</u>

- ا. تمتع المرأة بحقوقها وبما يحقق العدالة وتكافؤ الفرص. الأنشطة الرئيسية:
- إجراء مراجعة لمنظومة التشريعات ذات العلاقة بحقوق المرأة واقتراح التعديلات عليها فى إطار تشاركى.
- تفعيل الآليات الرقابية على مؤسسات القطاعين العام والخاص للتحقق من مدى تطبيقها للتشريعات ذات العلاقة بحقوق المرأة.
  - العمل على توفير البيئة الآمنة للمرأة لتحيا حياة مستقرة فى الأسرة والعمل والمجتمع
  - ٢. تطوير وتبني السياسات التي تهدف إلى تمكين المرأة من التمتع بكافة حقوقها. <u>الأنشطة الرئيسية:</u>
- إجراء مراجعة شاملة لكافة الخطط والاستراتيجيات والبرامج الوطنية الهادفة لتطويرها وتفعيلها بما يضمن تمتع المرأة بحقوقها.
  - رسم السياسات الوطنية التى تعمل على تمكين المرأة ومراعاة الجوانب المالية ضمن قانون الموازنة العامة.
- تنظيم برامج بناء القدرات للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية حول آليات مراعاة حقوق المرأة عند وضع السياسات وتطوير الخطط.

## الهدف الرئيسى الثالث: تعزيز وحماية حقوق الطفل.

#### <u>الأهداف الفرعية:</u>

## الحماية الاجتماعية <u>الأنشطة الرئيسية:</u>

- تفعيل وتطبيق الأطر القانونية لمكافحة عمالة الأطفال والحد من التسرب من المدارس.
  - اتخاذ الإجراءات الرادعة للأهالي وأصحاب العمل.
  - مواءمة الإجراءات المتعلقة بعدالة الأحداث مع أحكام قانون الأحداث.
    - إعفاء اللوازم الخاصة بالأطفال من الرسوم والضرائب.

#### ٢. الحماية من العنف.

#### <u>الأنشطة الرئيسية:</u>

- تفعيل الأطر القانونية والآليات الوطنية المتعلقة بحماية الأطفال من العنف بكافة أشكاله.
- بناء قدرات المؤسسات المعنية بالطفل ونمائه لضمان تحسين الخدمات القانونية والإرشادية والنفسية
   والتعليمية للأطفال المعنفين.

۲٤



- تنظيم برامج رفع الوعي لدى الأطفال حول حقوقهم وآليات حمايتهم من العنف بكافة أشكاله.
  - تنظيم برامج للتوعية بمفاهيم التنشئة السليمة.
  - التوعية بمفهوم التنمر والعنف لدى الأطفال فى المدارس وآليات مكافحتها.
  - تعزيز وتفعيل الرقابة على دور رعاية وإيواء الأطفال والتحقق من مراعاتها لحقوق الطفل.

#### ٣. الحق في الصحة.

#### <u>الأنشطة الرئيسية:</u>

- زيادة الوعي بأهمية صحة الطفل الجسدية والنفسية والاجتماعية.
- تطبيق وتعزيز خدمات الكشف المبكر وآليات الإحالة للأطفال ذوى التأخر النمائي.

#### ٤. الحق في التعليم.

#### <u>الأنشطة الرئيسية:</u>

- تنفيذ نشاطات توعوية للمعلمين حول آليات التعامل الايجابي مع الطلبة على مقاعد الدراسة.
  - تبنى سياسات تسهم فى زيادة نسبة الأطفال ذوى الإعاقة المدمجين فى المدارس.
    - تعزيز وتفعيل آليات الرقابة على المدارس الخاصة والحكومية.
- تطوير المناهج المدرسية وإدماج مفاهيم حقوق الإنسان فيها على مختلف المراحل الدراسية.

## الهدف الرئيسي الرابع؛ تعزيز وحماية حقوق كبار السن وضمان تمتعهم بها.

#### <u>الأهداف الفرعية:</u>

- أ. ضمان حياة كريمة لكبار السن. الأنشطة الرئىسية:
- تطوير منظومة التشريعات بما يكفل حماية الحقوق المالية والاجتماعية لكبار السن.
  - إجراء التعديلات القانونية الكفيلة بالتوسع في مظلة التأمين الصحى لكبار السن.
- مراعاة قضايا كبار السن عند صياغة السياسات والإستراتيجيات والخطط والمعايير والأطر الوطنية.
  - تعزيز الرقابة على دور الرعاية والإيواء لكبار السن.
  - تحسين مستوى الخدمات المقدمة لكبار السن بما يوفر لهم الحياة الكريمة فى المجتمع.
  - تعزيز قدرات كبار السن لمواصلة عطائهم وزيادة إسهامهم ومشاركتهم فى الحياة العامة.





## الخاتم\_\_

إن التوجيه بوضع هذه الخطة والتزام الدولة بكافة مكوناتها بهذا التوجيه يعد دليلا واضحا على توفر الإرادة الجادة في تطوير حالة حقوق الإنسان في المملكة والنهوض بها بما يستجيب لطموحات شعب المملكة ويرقى لتطلعاته.

وإن اعتماد النهج التشاركي في إعداد هذه الخطة والذي جاء تجسيدا لعنوانها خطة وطنية شاملة لحقوق الإنسان، إنما جاء لخلق شعور عام بالمسؤولية الجماعية عما تضمنته وليحفز كافة الجهات المعنية على التعاون لضمان حسن تنفيذها.

ونظرا لتشعب وتعدد حقوق الإنسان، والتزاما بنهج الإصلاح المتدرج التي تسير به المملكة بقيادة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه، وحيث أن إعداد هذه الخطة يعد سابقة على المستويين الوطني والإقليمي، فقد سعت اللجنة المكلفة بإعداد الخطة وفريق العمل المنبثق عنها إلى التركيز على الأمور التي تعد بمثابة أولويات وطنية وتحظى باهتمام الشريحة الأوسع من المواطنين، مع التأكيد على اعتمادها كتجربة تعليمية يتم تطويرها والبناء عليها مستقبلا.

راجين في الختام أن تحظى هذه الخطة باهتمام كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والفعاليات السياسية والمجتمعية من خلال تضمينها في السياسات والبرامج وخطط العمل التي يتم تطويرها خلال سنوات الخطة، وأن تتعاون هذه السلطات والفعاليات فيما بينها من جهة، وبالتنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية الداعمة من جهة أخرى لتوفير الموارد البشرية والمالية والفنية اللازمة لتنفيذها بما يحقق مزيدا من النجاحات في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان وصون كرامته وحرياته الأساسية وإتاحة السبل لممارسة هذه الحقوق والتمتع بها.



# الخطة التنفيذية المرفقة بالخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان



			alt.a.	
				المحور الأول: الحقوق المدن
		لسلامه الجسدية	مايه الحق في الحياة وال	الهدف الرئيسي الأول: حم
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية
تعديل قانون العقوبات	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون العقوبات واقتراح	إجراء مراجعة	١. تطوير الإطار القانوني
	المجلس القضائي ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	للتشريعات ذات العلاقة	الناظم للحق في الحياة
تعديل قانون اصول المحاكمات	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون اصول المحاكمات	واقتراح التعديلات	والسلامة الجسدية لمواءمته
الجزائية	المجلس القضائي ومجلس الامة	الجزائية واقتراح التعديلات اللازمة	اللازمة عليها	مع الدستور والمواثيق الدولية
		حول ذلك		في حدود ما صادق عليه الأردن،
تعديل قانون العقوبات	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون العقوبات واقتراح	تعديل التشريعات بما	والبحث في السعي للانضمام
	المجلس القضائي ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	يكفل توسيع مفهوم	الى ما تبقى من المواثيق
تعديل قانون اصول المحاكمات	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون اصول المحاكمات	جريمة التعذيب	الدولية بما لا يتعارض مع
الجزائية	المجلس القضائي ومجلس الامة	الجزائية واقتراح التعديلات اللازمة	لينسجم مع اتفاقية	المصالح الاساسية والحيوية
		حول ذلك	مناهضة التعذيب وتشديد العقوبات على	للمجتمع والمواطن
			وتستاية العطوبات على مرتكبيها	
استحداث تشريع ينظم المسائل	الحكومة (وزارة العدل) +	استحداث تشريع خاص لمكافحة	مركبيها ملاحقة مرتكبي جرائم	
الخاصة بمنع التعدي	المجلس القضائي ومجلس الامة	التعذيب	التعذيب أمام محكمة	
اصدار تشريع حول التعويض	لحكومة (وزارة العدل) +	ي . إصدار تشريع التعويض لضحايا	مدنية دون إبطاء وفقا	
لضحايا التعذيب	المجلس القضائي ومجلس الامة	ې و دی وی و ی للتعذیب	للمعايير الدولية المعمول	
	• • • • •		بها	
تعديل قانون منع الجرائم	الحكومة (وزارة الداخلية) +	مراجعة قانون منع الجرائم	إجراء مراجعة	٢. توفير الحماية الإجرائية
	مجلس الامة	والتطبيق السليم للقانون واقتراح	للتشريعات ذات العلاقة	والموضوعية المثلى لمن يتعرض
		التعديلات اللازمة حول ذلك	واقتراح التعديلات عليها	للتوقيف بشتى صوره والتأكيد
تعديل قانون العقوبات	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون العقوبات واقتراح		على تضييق نطاق التوقيف
	المجلس القضائي ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك		وحصر حالاته وإيجاد بدائل
تعديل قانون اصول المحاكمات	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون اصول المحاكمات		عنه
الجزائية	المجلس القضائي ومجلس الامة	الجزائية واقتراح التعديلات اللازمة		
		حول ذلك		
تعديل قانون اصول المحاكمات	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون اصول المحاكمات	توفير المساعدة القانونية	
الجزائية	المجلس القضائي ومجلس الامة	الجزائية واقتراح التعديلات اللازمة	لمن يتعرض للتوقيف	
- (-St) - (1***) - (-, - *	. ( ) . )	حول ذلك		
تعديل النظام الاداري	الحكومة (وزارة العدل) + المجلس القضائي ومجلس الامة	مراجعة نظام التنظيم الاداري لوزارة العدل واقتراح التعديلات اللازمة		
	المجلس الفصادي ومجلس الأمه	العان والشراع التعديارك الكرامة حول ذلك		
		مون دیک		
تعديل قانون العقوبات	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون العقوبات واقتراح	إجراء مراجعة	٣. تضييق نطاق عقوبة الإعدام
	المجلس القضائي ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	بيرو للتشريعات المقررة	ي حدود الجرائم الأشد
تعديل قانون العقوبات	الحكومة (هيئة الاركان	مراجعة قانون العقوبات العسكري	لعقوبة الإعدام واقتراح	خطورة
العسكرية	المشتركة) + مجلس الامة	واقتراح التعديلات اللازمة حول	التعديلات اللازمة حول	
		ذلك	ذلك	
تعديل قانون المخدرات	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون المخدرات والمؤثرات		
والمؤثرات العقلية	مجلس الامة	العقلية واقتراح التعديلات اللازمة		
		حول ذك		
تعديل قانون منع الارهاب	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون منع الارهاب واقتراح		
	مجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك		
تعديل قانون المفرقعات	الحكومة (وزارة العدل)	مراجعة قانون المفرقعات واقتراح		
		التعديلات اللازمة حول ذلك		

	الإطار الزمني مستعدم والمستعدم والمستعدم والمستعدم والمستعد و																		
۲۰۱	10	۲.	۲٤	۲۰	۲۳	۲۰	22	۲.	۲۱	۲.	۲.	۲.	۱۹	۲۰	۱۸	۲.	۱۷	۲۰	١٦
I		[		 	 														



المحور الأول: الحقوق المدنية والسياسية											
الهدف الرئيسي الأول: حماية الحق في الحياة والسلامة الجسدية											
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية							
تعديل قانون	الحكومة (وزارة العدل) + مجلس الامة	قانون اصول المحاكمات الجزائية واقتراح التعديلات اللازمة حول	مراجعة التشريعات ذات العلاقة لحماية هذا	<ol> <li>٤. توفير الضمانات القانونية</li> <li>١ اللازمة في مرحلة التحقيق</li> </ol>							
	<b>C</b> .	و وي ي و وه ذلك	الحق واقتراح التعديلات	الأولي بما في ذلك الحق في							
تعديل قانون	الحكومة (هيئة مكافحة	مراجعة قانون هيئة مكافحة الفساد	عليها	الاستعانة بمحام							
	الفساد) + مجلس الامة	واقتراح التعديلات اللازمة حول									
		ذلك									
تعديل قانون	(مديرية الأمن العام	مراجعة قانون الأمن العام واقتراح									
	(الحكومة) + ( مجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك									
تعديل قانون	الحكومة + مجلس الامة	استحداث تشريع لتعويض ضحايا	مراجعة التشريعات	ه. ضمان الدولة لحق ضحايا							
		نظام العدالة	ذات العلاقة واقتراح	نظام العدالة الجنائية في							
			التعديلات عليها	التعويض وجبر الضرر							
برشور	مؤسسة الإذاعة والتلفزيون	إعداد مواد توعوية وتثقيفية	التوعية المجتمعية								
ومضة إعلامية (المقروء، المرئي	وكالة الأنباء الأردنية (بترا)	للمجتمع حول حقوق ضحايا العدالة	بحقوق ضحايا نظام								
والمسموع)	القنوات الفضائية		العدالة الجنائية								
وسائل التواصل الاجتماعي	المجتمع المدني										

لمحور الأول: الحقوق المدنية والسياسية											
الهدف الرئيسي الثاني: ت	رئيسي الثاني: تعزيز وترسيخ الاستقلال المؤسسي للسلطة القضائية										
الأهداف الفرعية	النشاط الرئيسي	النشاطات الفرعية	الجهات المنفذة	مؤشرات الأداء							
١. توفير بيئة داعمــة	إجراء مراجعة شاملة	مراجعة قانون استقلال القضاء	الحكومة (وزارة العدل) +	تعديل التشريعات الناظمة							
لاستقلال السلطة	للتشريعات الناظمة	واقتراح التعديلات اللازمة حول	المجلس القضائي ومجلس الامة	لاستقلال القضاء							
القضائية	لاستقلال القضاء	ذلك									
	وقانون محكمة أمن	مراجعة قانون محكمة امن الدولة	الحكومة (وزارة الدفاع )	تعديل التشريعات الناظمة							
	الدولة واقتراح	واقتراح التعديلات اللازمة حول	+(وزارة العدل) هيئة الاركان	لاستقلال القضاء							
	التعديلات عليها، بحيث	ذلك	المشتركة ومجلس الامة)								
	تصبح اكثر انسجاماً										
	مع المعايير العالمية										
	والممارسات الفضلي.										
٢. تعزيز قدرات النيابة العامة	اتخاذ الإجراءات	مراجعة قانون اصول المحاكمات	الحكومة (وزارة العدل) +	تعديل التشريعات الناظمة							
واستقلالها ضمن السلطة	التشريعية والإدارية	الجزائية واقتراح التعديلات اللازمة	المجلس القضائي ومجلس الامة	لاستقلال القضاء							
القضائية	اللازمة لفصل سلطة	حول ذلك									
	الاتهام عن سلطة	استحداث تشريع خاص بالنيابة	الحكومة (وزارة العدل) +	تشريع مستحدث للنيابة							
	التحقيق	العامة	المحلس القضائب ومحلس الامة	العامة							





					( 1) 5)(							
الإطار الزمني ٢٠١٦ ٢٠١٧ ٢٠١٩ ٢٠١٩ ٢٠٢٠ ٢٠٢١ ٢٠٢ ٢٠٢٤ ٢٠٢٥												
					الإطار ا							
7 • 70	2025	7 • 7٣	****	7 • 7 1	* • * •	2019	**18	<b>* • 1</b> V	۲۰۱٦			





	المحور الأول: الحقوق المدنية والسياسية									
الهدف الرئيسي الثاني: تعزيز وترسيخ الاستقلال المؤسسي للسلطة القضائية										
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية						
تعديل نظام تفتيش القضائي	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة نظام التفتيش القضائي على	إجراء مراجعة	٣. تعزيز وتفعيل الرقابة						
	المجلس القضائي	المحاكم النظامية واقتراح التعديلات	للتشريعات ذات العلاقة	والمساءلة والتفتيش وتطويرها						
		اللازمة حول ذلك	واقتراح التعديلات	وفق أسس موضوعية وفعالة						
			اللازمة عليها							
عدد البرامج التدريبية	الحكومة (وزارة العدل) +	اعداد وتنفيذ برامج تدريبية خاصة	تنظيم وتنفيذ نشاطات							
عددالمتدربين	المجلس القضائي	بالرقابة والتفتيش القضائي وفق	بناء القدرات واكساب							
		المعايير الدولية	مهارات التدريب							
			والرقابة والتفتيش							
قرار نشر مدونة سلوك	الحكومة (وزارة العدل) +	نشر مدونة السلوك	وضع إجراءات لضمان							
	المجلس القضائي		تفعيل مدونة السلوك							
			الخاصة بالقضاة							
عدد القضاة المعينين أو الجدد	الحكومة (وزارة العدل) +	تعيين عدد من القضاة بما يتناسب	اتخاذ الإجراءات الإدارية							
بزيادة نسبية سنوية لا تقل	المجلس القضائي	مع حجم العمل	اللازمة لذلك بما فيها							
عن ه٪			توفير الموارد البشرية							
عدد أعوان القضاة المعينين أو	الحكومة (وزارة العدل) +	تعيين عدد من اعوان القضاة بما	المؤهلة							
الجدد بزيادة نسبية سنوية لا	المجلس القضائي	يتناسب مع حجم العمل								
تقل عن ۱۰٪										





	الإطار الزمني																	
۲۰۲	٥	2.25	۲۰	22	۲۰	* *	۲.	۲۱	۲.	۲.	۲۰	۱۹	۲۰	١٨	۲۰	١٧	۲۰	١٦





## المحور الأول: الحقوق المدنية والسياسية

حور الأول: الحقوق المدنية والسياسية									
	ف الرئيسي الثاني: تعزيز وترسيخ الاستقلال المؤسسي للسلطة القضائية								
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية					
تعديل التشريعات الناظمة	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون استقلال القضاء	إجراء مراجعة	٤. تنظيم عمل الجهاز القضائي					
لاستقلال القضاء	المجلس القضائي ومجلس الامة	واقتراح التعديلات اللازمة حول	للتشريعات ذات العلاقة						
		ذلك	واقتراح التعديلات						
تعديل نظام الخدمة القضائية	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة نظام الخدمة القضائية	اللازمة						
للقضاة النظاميين	المجلس القضائي	للقضاة النظاميين واقتراح							
تعديل نظام الخدمة القضائية	الحكومة (دائرة قاضي القضاة)	التعديلات اللازمة حول ذلك							
للقضاة الشرعيين	الحكومة (وزارة الدفاع )+ هيئة	مراجعة نظام الخدمة القضائية							
تعديل نظام الخدمة القضائية	الاركان المشتركة	للقضاة الشرعيين واقتراح							
للقضاة العسكريين		التعديلات اللازمة حول ذلك							
		مراجعة نظام الخدمة القضائية							
		للقضاة العسكريين واقتراح							
		التعديلات اللازمة حول ذلك							
تعديل قانون تشكيل المحاكم	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون تشكيل المحاكم							
النظامية	المجلس القضائي ومجلس الامة	النظامية واقتراح التعديلات اللازمة							
		حول ذلك							
تعديل قانون تشكيل المحاكم	الحكومة ( دائرة قاضي	مراجعة قانون تشكيل المحاكم							
الشرعية	القضاة) ومجلس الامة	الشرعية واقتراح التعديلات اللازمة							
		حول ذلك							
تعديل قانون التنفيذ الشرعية	الحكومة ( دائرة قاضي	مراجعة قانون التنفيذ الشرعي							
	القضاة) ومجلس الامة	واقتراح التعديلات اللازمة حول							
<u></u>		دلك							
تعديل قانون تشكيل المحاكم	الحكومة (وزارة العدل) + وزارة	مراجعة قانون تشكيل المحاكم							
البلدية	الشؤزون البلدية ومجلس الامة	البلدية واقتراح التعديلات اللازمة							
المتعادية فاندنت فالمعالية	الحكومة (وزارة العدل) +	حول ذلك							
استحداث قانون تشكيل المحاكم	مجلس الطوائف الكنسية	استحداث قانون تشكيل المحاكم المتنبسة							
الكنسية		الكنسية							
قرار أعوان القضاء الشرعي	ومجلس الامة الحكومة (وزارة العدل) +	إقرار نظام اعوان القضاة الشرعي							
تعديل نظام اعوان القضاء	المجلس القضائي + دائرة قاضي	مراجعة نظام أعوان القضاة الشرعي							
تعديل لنظام تدريب القاضي	القضاة	التعديلات اللازمة حول ذلك							
المتدرج والمساعد القضائي		مراجعة نظام تدريب القاضي							
المسارج والمساعد السطائي تعديل نظام المعهد القضائي	، <b>يحقو منه ( يا سره ب سي</b> ا سي ا سي ا	المتدرج والمساعد القضائي واقتراح							
استحداث النظام		التعديلات اللازمة حول ذلك							
,,		مراجعة نظام المعهد القضائي							
		واقتراح التعديلات للازمة حول ذلك							
		استحداث المعهد العالي للقضاء							
		الشرعي							
عدد القضاة الذين تم تدريبهم	المعهد القضائي + المجلس	ر ي تدريب القضاة على المعايير الدولية	تنظيم وتنفيذ نشاطات	1					
عدد الدورات التدريبية	القضائي	لاستقلال القضاء	لتدريب وتأهيل الكوادر						
		_	<u>فيبو</u> يوني في الجهاز القضائي						
مستوى كفاءة الموارد البشرية	وزارة العدل ودائرة قاضي	زيادة الموارد البشرية المؤهلة	رفد الجهاز القضائي						
المؤهلة (عدد القضاة واعوان	القضاة والمعهد القضائي		بالموارد البشرية المؤهلة						
القضاة الذين تم تدريبهم)									
دليل تدريبي متطور ومعتمد	وزارة العدل ودائرة قاضي	وضع ادلة تدريبية							
	القضاة والمعهد القضائي								



										لإطار ا						r			
۲.	۲٥	۲.	۲٤	۲۰	22	۲.	* *	۲.	71	۲.	۲.	۲.	۱۹	۲۰	۱۸	۲.	١٧	۲.	١٦



			ية والسياسية	المحور الأول: الحقوق المدن
		والارتقاء بالعمل القضائي	مزيز استقلال القاضي	الهدف الرئيسي الثالث: ت
مؤشرات الأداء	المجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية
تعديل التشريعات الناظمة	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون استقلال القضاء	مراجعة أسس التعيين	<ol> <li>. تعزيز حصانة القاضي وأمنه</li> </ol>
لاستقلال القضاء	المجلس القضائي ومجلس الامة	وتقديم التعديلات اللازمة حول	والنقل والانتداب والعزل	الوظيفي
		ذلك	والإحالة على التقاعد	
			لضمان توفر معايير	
			واضحة لذلك وآليات	
			للرقابة وفق أعلى درجات	
			النزاهة والشفافية	
			والممارسات الدولية	
			الفضلى	

			ية والسياسية	المحور الأول: الحقوق المدن
		العادلة	بزيز ضمانات المحاكمة	الهدف الرئيسي الرابع: ت
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية
تعديل قانون أصول المحاكمات	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون اصول المحاكمات	إجراء مراجعة	<ol> <li>تعزيز سبل الوصول للعدالة</li> </ol>
الجزائية	المجلس القضائي ومجلس الامة	الجزائية واقتراح التعديلات اللازمة	للتشريعات بما يضمن	
		حول ذلك	تقصير أمد التقاضي	
تعديل قانون أصول المحاكمات	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون اصول المحاكمات		
المدنية	المجلس القضائي ومجلس الامة	المدنية واقتراح التعديلات اللازمة		
		حول ذلك		
تعديل قانون أصول المحاكمات	الحكومة (دائرة قاضي القضاة)	مراجعة قانون اصول المحاكمات		
الشرعية	+ المجلس القضائي ومجلس	الشرعية واقتراح التعديلات اللازمة		
	الامة	حول ذلك		
تعديل قانون محاكم الصلح	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون محاكم الصلح		
	المجلس القضائي ومجلس الامة	واقتراح التعديلات اللازمة حول		
		ذلك		
عدد الغرف المستحدثة	الحكومة (وزارة العدل) +	انشاء المزيد من الغرف القضائية		
نسبة الزيادة للغرف	المجلس القضائي	المتخصصة		
تطوير آلية تنسيق تنفيذ	المجلس القضاني	تطوير آلية التنسيق حول تنفيذ	تعزيز وتفعيل الحلول	
العقوبات البديلة والحلول	المؤسسات المستقلة	العقوبات البديلة والحلول للنزاعات	البديلة للنزاعات	
للنزاعات	مؤسسات المجتمع المدني	بالتعاون مع المجتمع المدني		
		والمؤسسات المستقلة		
عدد المتدربين	المعهد القضائي	تدريب القضاة على الحلول البديلة		
عدد الدورات التدريبية		للنزاعات		
عدد المتدربين	وزارة العدل	تدريب العاملين على تطبيق		
عدد الدورات التدريبية		العقوبات المجتمعية		
عدد المكاتب	دائرة قاضي القضاة			
والكوادر المؤهلة		التوسع في انشاء مكاتب الاصلاح		
		والتوفيق الاسري		
عدد البرامج المنشاة في المحاكم	وزارة العدل ونقابة المحامين	إنشاء برامج للمساعدة القانونية في	استحداث برامج	
		المحاكم	ووحدات خاصة	
			بالمساعدة القانونية	



	الإطار الزمني											
7.70	2.25	7 • 77	* • * *	2.21	* * * *	7+19	7.18	7 • 1 V	2017			

الإطار الزمني ومعتقدته والإطار الزمني ومعتقدته والإطار الزمني																			
۲۰	۲0	۲۰	۲٤	۲۰	۲۳	۲۰	77	۲.	۲۱	۲.	۲.	۲۰	۱۹	۲۰	١٨	۲۰	١٧	۲۰	۱٦



			ية والسياسية	المحور الأول: الحقوق المدن
		العادلة	بزيز ضمانات المحاكمة	الهدف الرئيسي الرابع: تع
مؤشرات الأداء	المجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية
تعديل قانون تشكيل المحاكم	الحكومة (دائرة قاضي القضاة)	مراجعة قانون تشكيل المحاكم	تعديل قانون تشكيل	٢. إتاحة التقاضي على درجتين
الشرعية	ومجلس الامة	الشرعية (محكة عليا شرعية)	المحاكم الشرعية -	في الأحوال التي يقصر فيها
		واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك	محكمة عليا شرعية	القانون عن توفير ذلك
تعديل قانون محاكم الصلح	الحكومة (وزارة العدل)	مراجعة قانون محاكم الصلح واقتراح	تعديل قانون محاكم	
والتشريعات	ومجلس الامة	التعديلات الللازمة حول ذلك	الصلح والتشريعات	
			المتعلقة بذلك	
إجراء التعديلات	الحكومة (دائرة قاضي القضاة	مراجعة التشريعات النافذة (قانون	توسيع دائرة الطعن في	
	ووزارة العدل) +مجلس الامة	تشكيل المحاكم شرعية، محاكم	الأحكام القضائية	
		الصلح، المحاكم النظامية) واقتراح		
		التعديلات اللازمة حول ذلك.		

المحور الأول: الحقوق المدن	ية والسياسية			
الهدف الرئيسي الخامس:	الحق في الجنسية والإ	قامة واللجوء وحرية التنقل		
الأهداف الفرعية	النشاط الرئيسي	النشاطات الفرعية	الجهات المنفذة	مؤشرات الأداء
١. مواءمة التشريعات	مراجعة التشريعات	مراجعة قانون الجنسية الاردنية	الحكومة (وزارة الداخلية)	تعديل قانون الجنسية الأردنية
والسياسات الوطنية مع	ذات العلاقة واقتراح	واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك	ومجلس الامة	
الدستور والمواثيق الدولية في	التعديلات اللازمة عليها	مراجعة قانون الاقامة وشؤون	الحكومة (وزارة الداخلية)	تعديل قانون لاقامة وشؤون
حدود ما صادق عليه الأردن		الاجانب واقتراح التعديلات اللازمة	ومجلس الامة	الاجانب
		حول ذلك		
		مراجعة قانون الاحوال المدنية	الحكومة (وزارة الداخلية)	تعديل قانون الاحوال المدنية
		واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك	ومجلس الامة	
	توحيد المرجعيات المتعلقة	استحداث تشريع يضمن توحيد	الحكومة ومجلس الامة	استحداث تشريع يضمن
	بمنح هذه الحقوق	المرجعيات المتعلقة بمنح الحقوق		توحيد المرجعيات
	وحصر المنع والإبعاد	المشار اليها		
	بسلطة القضاء			
	توعية المجتمع بحقوق	تنفيذ برامج توعوية بحقوق المواطن	وزارة الشؤون السياسية	عدد البرامج التوعوية
	المواطنة وحقوق	وواجباتة	والبرلمانية	
	اللاجئين		وسائل الاعلام المختلفة	
		إدماج مفاهيم المواطنة في المناهج	وزارة التربية والتعليم	تتضمن مفاهيم المواطنة في
		الدراسية	الجامعات الرسمية والخاصة	المناهج الدراسية
		تنفيذ برامج توعوية بحقوق	الوزارات والمؤسسات الحكومية	البرامج التوعوية
		اللاجئين وواجباتهم	المعنية بالتعاون مع الشركاء	
	تدريب وتأهيل جهات	تنفيذ برامج تدريبية وتأهيلية	الوزارات والمؤسسات الحكومية	عدد البرامج
	إنفاذ القانون والمجتمع		المعنية بالتعاون مع الشركاء	
	ايجاد آلية وطنية	التطوير المؤسسي وتوفير التمويل	المركز الوطني للأمن وإدارة	اصدار الانظمة والتعليمات
	للتعامل مع التدفقات	اللازم للمركز الوطني للأمن وإدارة	الازمات	توفير الاجهزة والمعدات
	الكبرى للاجئين	الازمات		توفير الموارد البشرية
		التنسيق وتحديد قنوات الاتصال بين	المركز الوطني للأمن وإدارة	آلية تنسيق معتمدة لدى المركز
		مختلف الجهات المعنية من خلال	الازمات + المؤسسات الحكومية	
		المركز الوطني للأمن وإدارة الازمات		
×		تدريب العاملين في المركز الوطني	المركز الوطني للأمن وإدارة	عدد الكوادر المدربة والمؤهلة
		للأمن وإدارة الازمات على مهارات	الازمات	
		التعامل مع الأزمات		



	الإطار الزمني																		
۲۰	۲0	۲۰	۲٤	۲۰	۲۳	۲۰	77	۲.	۲۱	۲.	۲.	۲۰	۱۹	۲۰	١٨	۲۰	۱۷	۲.	١٦

	الإطار الزمني												
7.70	2 • 7 5	7 • 7٣	7 • 77	2.21	* • * •	7.19	7.17	۲۰۱۷	2012				



				· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
				المحور الأول: الحقوق المدن
		الترشح والانتخاب	تعزيز وحماية الحق في	الهدف الرئيسي السادس:
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية
تعديل قانون الانتخاب	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون الانتخاب واقتراح	مراجعة التشريعات	١. مواءمة التشريعات
		التعديلات اللازمة حول ذلك	ذات العلاقة لضمان	والسياسات الوطنية مع
			صياغة قانون انتخاب	الدستور والمواثيق الدولية في
			شامل ومتوازن يشكل	حدود ما صادق عليه الأردن
			نقلة نوعية في الحياة	منها
			البرلمانية ويضمن	
			التمثيل الحقيقي	
			والعادل لشرائح المجتمع	
			الرئيسية كافة	
تعديل قانون الهيئة المستقلة	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون الهيئة المستقلة	تضمين القانون	
للانتخاب		للانتخاب واقتراح التعديلات	أحكاما ترسخ الممارسات	
		اللازمة حول ذلك	الدولية الفضلى التي	
			اعتمدتها الهيئة المستقلة	
			للانتخاب بما يراعي	
			أعلى معايير النزاهة	
			والشفافية	
			1	
تعديل قانون الانتخاب لمجلس	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون الانتخاب لمجلس	مراجعة التشريعات ذات	٢. مكافحة الجرائم الانتخابية
النواب		النواب واقتراح التعديلات اللازمة	العلاقة ووضع سقف	
		حول ذلك	للإنفاق على الحملات	
تعديل قانون البلديات	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون البلديات واقتراح	الانتخابية وتوفير آليات	
		التعديلات اللازمة حول ذلك	مناسبة لمحاربة ظاهرة	
			شراء الأصوات	
	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون العقوبات واقتراح	ملاحقة جرائم	
		التعديلات اللازمة حول ذلك	الانتخاب وإعطائها صفة	
		مراجعة قانون اصول المحاكمات	الاستعجال	
		الجزائية واقتراح التعديلات اللازمة		
		حول ذلك		
		مراجعة قانون الانتخاب واقتراح		
		التعديلات اللازمة حول ذلك		
11 (111), 11 (114), 114, 114, 114, 114, 114, 114, 114,		1144 9176 .91 • •12 m ·	11日、1月1日、1月1日 - 1	™s
تعديل قانون الهيئة المستقلة	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون الهيئة المستقلة	مراجعة قانون الهيئة	<ol> <li>تعزيز ودعم دور الهيئة</li> </ol>
للانتخاب		للاتنخاب واقتراح التعديلات الالانية من ذلك	المستقلة للانتخاب	المستقلة للانتخاب لإجراء
		اللازمة حول ذلك	واقتراح التعديلات	انتخابات حرة ونزيهة
			عليه بما يتوافق مع	
			التعديلات الدستورية	
			الأخيرة ويسهم في تعزيز القدرة الأسسية الميئة	
The local National States	1		القدرة المؤسسية للهيئة تطوير إجراءات العملية	
توفير آلية مطورة لأجراءات المماءة الانتخابية	االهيئة المستقلة للانتخاب + الحكومة ( وزارة الداخلية )	ايجاد آلية لتطوير الاجراءات الخاصة دالممارة الانتخارية		
العملية الانتخابية	الحدومة ( ورارة الداخلية )	الخاصة بالعملية الانتخابية	الانتخابية بما يتوافق	
			مع الممارسات الدولية الذخيا	

الفضلى



									الزمني	الإطار									
۲.	۲0	۲۰	۲٤	۲۰	73	۲۰	۲۲	۲.	۲۱	۲.	۲.	۲.	۱۹	۲۰	١٨	۲۰	۱۷	۲۰	١٦



			ية والسياسية	المحور الأول: المحقوق المدن
		رية الرأى والتعبير	مزيز حماية الحق في ح	الهدف الرئيسي السابع: ت
مؤشرات الأداء	المجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية
تعديل قانون رعاية الثقافة	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون رعاية الثقافة واقتراح	مراجعة التشريعات	<ol> <li>مواءمة التشريعات</li> <li>ما ما مات المعانية التماتية</li> </ol>
<b>5.61.1.1.1.1.1.1.1.1.1.1</b>	7	التعديلات اللازمة حول ذلك	ذات العلاقة واقتراح	والسياسات الوطنية المتعلقة
تعديل قانون المعاملات الالكترونية	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون المعاملات	التعديلات اللازمة حول ذلك	بالحق في حرية الرأي وحرية
الالمترونية		الالكترونية واقتراح التعديلات		التعبير مع الدستور والمواثيق الدولية في حدود ما صادق عليه
تعديل قانون المطبوعات	الحكومة + مجلس الامة	اللازمة حول ذلك مراجعة قانون المطبوعات والنشر		اللاردن منها الأردن منها
والنشر	المعلومة + مبيس الالمة	واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك		، دردن منها
والتشر تعديل قانون الدفاع	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون الدفاع واقتراح		
	العواد المبتشار والمد	التعديلات اللازمة حول ذلك		
المعلومات المعلنة والمتوافقة مع	جميع مؤسسات المجتمع	قيام المؤسسات الرسمية باستطلاع	تعديل و تفعيل قانون	
حاجات الأفراد		رأي جمهورها لمعرفة المعلومات المراد	ضمان الحق في الحصول	
		الكشف عنها ليتم نشرها	على المعلومة	
تعديل قانون ضمان الحق في	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون ضمان حق الحصول		
الحصول على المعلومات	U. J	على المعلومات واقتراح التعديلات		
, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,		اللازمة حول ذلك		
توفر نظام مفعل لحماية	الحكومة (الاعلام)	استحداث نظام لحماية الاعلاميين	تأمين حماية	
الاعلاميين خلال تأديتهم	الأجهزة الأمنية	والصحفيين خلال تأديتهم لعملهم	كافية للإعلاميين	
لعملهم			والصحفيين أثناء	
, -			تأديتهم لعملهم	
تعديل قانون المطبوعات	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون المطبوعات والنشر	حصر سحب الرخص	
والنشر		واقتراح التعديلات اللازمة حول	الممنوحة لوسائل الإعلام	
		ذلك	المتنوعة بسلطة القضاء	
تعديل قانون هيئة الاعلام	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون هيئة الاعلام المرئي		
المرئي والمسموع		والمسموع واقتراح التعديلات اللازمة		
		حول ذلك		
·			•	
تعديل قانون المطبوعات والنشر	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون المطبوعات والنشر	النص على ضوابط	<ol> <li>٢. إيجاد التوازن بين الحق في</li> </ol>
		واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك	ومعايير لضمان ممارسة	حرية التعبير ومناهضة افعال
تعديل قانون هيئة المرئي	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون هيئة المرئي والمسموع	الحق في الرأي وحرية	اغتيال الشخصية
والمسموع		واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك	التعبير وعدم التعدي أو	
تعديل قانون جرائم انظمة	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون جرائم انظمة	المساس بسمعة الآخرين	
المعلومات		المعلومات واقتراح التعديلات اللازمة		
		حول ذلك	ļ	
تعديل قانون العقوبات	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون العقوبات واقتراح		
		التعديلات اللازمة حول ذلك		
تعديل قانون هيئة مكافحة	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون مكافحة الفساد		
الفساد		واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك		
I		1 A	<b>.</b>	
عدد الدورات	المؤسسات الإعلامية المتعددة	عقد دورات تدريبية حول حرية الرأي بد	تنفيذ برامج تدريبية	۳. تعزیز قدرات المؤسسات
عدد المتدربين	نقابة الصحفيين	والتعبير	للعاملين بالمجال	الإعلامية
	مؤسسات المجتمع المدني		الإعلامي والعاملين في	
			جهات إنفاذ القانون	
تقرير الرصد	المؤسسات الإعلامية المتعددة	إعداد تقرير وطني يرصد الانتهاكات التابية بالاماد .	رصد انتهاكات حرية	
		المتعلقة بالإعلام	الرأي وزيادة مشاركة الرأي الآخير الإملام	
			الرأي الآخر بالإعلام الحكوم	
L		<u>I</u>	الحكومي	



				لزمني	الإطار اا					
7 • 70	2025	۲۰۲۳	2022	2021	۲۰۲۰	7.19	۲۰۱۸	۲۰۱۷	7.17	



	المحور الأول: الحقوق المدنية والسياسية										
ضمام إليها	، والجمعيات والنقابات والان	التجمع السلمي وتكوين الأحزاب									
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية							
تعديل لقانون الاحزاب	الحكومة (وزارة الداخلية)	مراجعة قانون الاحزاب واقتراح	مراجعة التشريعات	١. مواءمة التشريعات							
	ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	ذات العلاقة واقتراح	والسياسات الوطنية مع							
تعديل قانون الجمعيات	ربيني الحكومة (وزارة التنمية	ي مراجعة قانون الجمعيات واقتراح	التعديلات عليها	ربي الدستور والمواثيق الدولية في							
	الاجتماعية) ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	V	حدود ما صادق عليه الأردن							
تعديل قانون الاجتماعات	الحكومة (وزارة الداخلية	مراجعة قانون الاجتماعات العامة		منها							
العامة	والشؤون السياسية والبرلمانية)	واقتراح التعديلات اللازمة حول		U U							
	ومجلس الامة	ر ري <u>-</u> - ري ذلك									
	<b>.</b>										
عددالمتدربين	وزارة الداخلية	عقد ورش تدريبية للعاملين في اجهزة	وضع برامج تدريبية	٢. تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ							
عدد الدورات التدريبية		إنفاذ القانون على المعايير الدولية في	للعاملين في إجهزة إنفاذ	القانون في حماية الحق في							
		حماية الحق في التجمع السلمي	القانون وفقا للمعايير	التجمع السلمي							
			الدولية	÷ C ·							
عدد الورش التدريبية	جميع الوزارات والمؤسسات	عقد ورش تدريبية للعاملين في تلقى	تفعيل وتعزيز آليات	٣. تعزيز الآليات الوطنية							
عددالمتدربين	الحكومية	الشكاوى ومتابعتها	استقبال الشكاوي	لرصد الانتهاكات المتعلقة بهذه							
	مؤسسات المجتمع المدني		ومتابعتها والتعامل	الحقوق							
	المؤسسات المستقلة		بها بجدية بما في ذلك								
	المركز الوطني لحقوق الإنسان		احالتها الى القضاء								
عدد الشكاوي	المنسق الحكومي لحقوق الانسان	انشاء قاعدة بيانات الكترونية تشتمل	قاعدة بيانات الكترونية								
		على كافة الشكاوي المسجلة	موحدة للشكاوى المتعلقة								
			بانتهاكات حقوق الإنسان								
تعديل قانون البلديات	الحكومة ( وزارة البلديات)	مراجعة قانون البلديات واقتراح	اتخاذ الإجراءات اللازمة	٤. تعزيز المشاركة السياسية							
	ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	كافة والتي من شأنها	والمساهمة في عملية اتخاذ							
تعديل القانون	الحكومة والهيئة المستقلة	مراجعة قانون الانتخاب واقتراح	تعزيز مشاركة المواطنين	القرار							
	للانتخاب ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	في عملية صنع القرار								
			على المستويين المحلي								
			والوطني								
عدد الورش التدريبية	جميع الوزارات والمؤسسات	دورات وورش عمل توعوية تعنى	تنفيذ حملات تثقيفية								
عددالمتدربين	الحكومية	بالمواطنة الفاعلة ومبادئ النزاهة	وتوعوية مختلفة حول								
	مؤسسات المجتمع المدني	وسيادة القانون	المشاركة والتوعية								
	المؤسسات المستقلة		بحقوق الانسان في								
	وسأئل الإعلام المختلفة		الحياة العامة والتنمية								
			السياسية فجالملكة								
			تشمل كافة شرائح								
			المجتمع مع التركيز على								
			مفهوم المواطنة الفاعلة								
			وثقافة ومبادئ النزاهة								
			وسيادة القانون								
عدد الورش التدريبية	جميع الوزارات والمؤسسات	دورات وورش عمل توعوية تعنى	تمكين المؤسسات								
عدد المتدربين	الحكومية	بالمواطنة الفاعلة ومبادئ النزاهة	الحكومية والأهلية في								
	مؤسسات المجتمع المدني	وسيادة القانون	الميدان وتعزيز القدرات								
	المؤسسات المستقلة		المؤسسية والوظيفية								
	وسائل الإعلام المختلفة		للمجالس التنفيذية								
	, , - 3		والبلدية والمديريات								
			الخدمية في المحافظات								



الإطار الزمني ومعادمه والمعادية والإطار الزمني													
7.70	2025	7 • 77	2.47	2.21	۲۰۲۰	4.19	۲۰۱۸	۲۰۱۷	8017				



	المحور الأول: الحقوق المدنية والسياسية									
ضمام إليها	والجمعيات والنقابات والاذ	التجمع السلمي وتكوين الأحزاب	عزيز وحماية الحق في	الهدف الرئيسي الثامن: ة						
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية						
تعديل قانون الاحزاب	الحكومة (وزارة الداخلية)	مراجعة قانون الاحزاب واقتراح	مراجعة التشريعات ذات	ه. تعزیز مشارکة مؤسسات						
	ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	العلاقة لضمان حرية	المجتمع المدني والمؤسسات						
تعديل قانون الجمعيات	الحكومة (وزارة التنمية	مراجعة قانون الجمعيات واقتراح	تشكيل الاحزاب وتهيئة	الأهلية في إدارة الشأن العام						
	الاجتماعية) ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	مناخ مناسب لممارسة							
تعديل قانون النقابات	الحكومة (وزارة العمل)	مراجعة قانون النقابات واقتراح	نشاطها السياسي							
	والنقابات ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	والديمقراطي وتفعيل							
			دورها في صنع القرار							
تعديل قانون الاحزاب	الحكومة (الداخلية) + مجلس	مراجعة قانون الاحزاب السياسية	مراجعة الإجراءات							
السياسية	الامة	واقتراح التعديلات اللازمة حول	المتعلقة بتأسيس الأحزاب							
		ذلك	وشروط تشكيلها بهدف							
			تبسيط هذه الإجراءات							
			وتنظيم عمل الأحزاب							
			بما يضمن عدم تعطيل							
			الحق الدستوري في							
			تأسيسها، أو التجاوز							
			عليه							
عدد الدورات التدريبية	وزارة الشؤون البلدية	عقد دورات تدريبية على مبادئ	تعزيز القدرات المؤسسية							
عدد الموظفين المدربين	مؤسسات المجتمع المدني	الحاكمية الرشيدة	والفردية للمجالس							
	المؤسسات المستقلة		البلدية والمحلية لترسيخ							
			مبادئ الحاكمية الرشيدة							
			في الحكم المحلي							
عدد الدورات التدريبية	وزارة الشؤون البلدية	عقد دورات تدريبية على مبادئ	مراجعة وتفعيل مدونة	٦. تعزيز مبادئ وممارسات						
ومراجعة مدونة السلوك	هيئة مكافحة الفساد	الحاكمية الرشيدة وإجراء المراجعة	السلوك للأحزاب	الحاكمية الرشيدة في العمل						
عدد الموظفين المدربين			والجمعيات والنقابات	الداخلي للمجتمع المدني						
تقارير التقييم	وزارة تطوير القطاع العام	نشر مدونة السلوك للأحزاب	المعدة من قبل المركز							
	هيئة مكافحة الفساد	والتوعية بها	الوطني لحقوق الإنسان							





7 • 70	الإطار الزمني ٢٠١٦ ٢٠١٧ ٢٠١٩ ٢٠١٩ ٢٠٢٩ ٢٠٢١ ٢٠٢٢ ٢٠٢٢ ٢٠٢٢ ٢٠٢														



	المحور الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية										
		ممل	زيز وحماية الحق في ال	الهدف الرئيسي الأول: تع							
مؤشرات الأداء	المجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية							
تعديل قانون العمل والانظمة	الحكومة (وزارة العمل) ومجلس	مراجعة قانون العمل والانظمة	العمل على إصبدار	١. إعـداد التشريعات وتبني							
الصادرة	الامة + النقابات العمالية	الصادرة بموجبه واقتراح التعديلات	نظام موحد للتأمينات	السياسات اللازمة لتنظيم							
		اللازمة حول ذلك	الصحية والاجتماعية	سوق العمل في القطاعين							
			للعاملين في كافة المجالات	العام والخاص بما يرسخ مبدأ							
تعديل نظام استقدام العمالة	الحكومة (وزارة العمل)	مراجعة نظام استقدام العاملات في	إعمادة المنتظرية	تكافؤ الفرص ويعزز المساواة في							
الوافدة		المنازل والتعليمات الصادرة بموجبه	التشريعات الناظمة	الأجور وسائر الحقوق للعاملين							
		واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك	لشوون العاملات في								
تعديل قانون العمل	الحكومة (وزارة العمل) ومجلس	مراجعة قانون العمل واقتراح	المنازل وتفعيل التعليمات								
	الأمة	التعديلات اللازمة حول ذلك	الخباصبية ببذليك بما								
			يضمن توفير الحماية								
			الفعلية لهذه الفئة								
تعديل قانون العمل	الحكومة (وزارة العمل) ومجلس	مراجعة قانون العمل واقتراح	تم حين العام لين في								
	الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	القطاع الخاص من								
			تأسيس النقابات								
تعديل قانون العمل	الحكومة (وزارة العمل) ومجلس	مراجعة قانون العمل واقتراح	إصدار التشريع اللازم								
	الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	لإيجاد نماذج موحدة								
			لعقود العمل في المجالات								
			المتعددة وفق التصنيف								
			المهني والقطاعي، لضمان								
			عدم استغلال العاملين								
			من قبل أرباب العمل								
تعديل قانون العمل	الحكومة (وزارة العمل) ومجلس	مراجعة قانون العمل واقتراح	إعسادة النظر بالحد								
	الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	الأدنى للأجور والرواتب								
تعديل نظام الخدمة المدنية	دبوان الخدمة المدنية	مراجعة نظام الخدمة المدنية	التقاعدية والتأمينات								
تعديل قانون التقاعد المدني	الحكومة + مجلس الأمة	مراجعة قانون التقاعد المدني	وربطها بالتضخم								
والعسكري والضمان الاجتماعي		والعسكري والضمان الاجتماعي									
		واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك									
توفر آليات رقابة وتفتيش	الحكومة + مجلس الأمة	تفعيل آليات الرقابة والتفتيش									
مفعلة للتحقق من التزام		للتحقق من التزام أصحاب العمل									
أصحاب العمل		بأحكام القانون									
استحداث نظام لتفعيل احكام	الحكومة	استحداث نظام لتفعيل احكام قانون	مراجعة الإطرار								
قانون العمل		العمل	التشريعي الخاص								
			بالعمل في مجال القطاع								
			الزراعي بما يمكن								
			العاملين في هذا القطاع								
			من التمتع بالحقوق التي								
			ينص عليها قانون العمل								
			وتعديلاته								
وضع تعليمات نقل وتوفيق	الحكومة (وزارة تطوير القطاع	تعديل تعليمات نقل وتوفيق أوضاع	إعادة النظر في التشريع								
أوضاع الموظفين	العام+ دوان الخدمة المدنية	-	الناظم لهيكلة القطاع								
			العام بما يكفل تحقيق								
			مبادئ المساوة والعدالة،								
			مع الاحتفاظ بالحقوق								
			المالية للعاملين في								
			الدوائر المهيكلة								
		l									



									الزمني	الإطار	١	1							
۲	• 70	۲۰	۲٤	۲۰	۲۳	۲.	77	۲.	۲۱	۲.	۲.	۲۰	۱۹	۲۰	١٨	۲.	١٧	۲۰	١٦



	المحور الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية									
		لصحة	مزيز وحماية الحق في ا	الهدف الرئيسي الثاني: ت						
مؤشرات الأداء	المجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية						
نظام معدل	الحكومة (وزارة الصحة )	تعديل النظام	تعديل نظام التأمين	<ol> <li>الارتقاء بالخدمات الصحية</li> </ol>						
			الصحي بحيث يشمل	والعلاجية المقدمة للمواطن						
			كافة شرائح المجتمع	وتعزيز ضمان سلامة الغذاء						
			والأمراض غير المشمولة	والدواء وتشديد الرقابة على						
			بهذا النظام	ذلك						
وجود آلية واضحة وتفعيلها.	وزارة الصحة	إيجاد آلية فاعلة للخدمات الصحية	توحيد الآلية المتعلقة							
		والعلاجية	باعتماد الخدمات							
			المسحية من خلال							
			إصدار التشريعات							
			الناظمة لذلك وتفعيل							
			أحكامها							
صىدور قرار يشىمل كافة	وزارة الصحة	شمول كافة المطاعيم لكافة الأمراض	-							
المطاعيم		للأطفال ضمن الخدمات التي								
		تقدمها وزارة الصحة مجانا	الأطفال من الأمراض							
			السارية والمعدية							
استحداث قانون مستحدث	الحكومة ( وزارة الصحة )	استحداث قانون للمساءلة الطبية	تفعيل التشريعات							
للمساءلة الطبية	مجلس الامة		والإجرراءات المتعلقة							
تعديل لقانون الصحة العامة	الحكومة ( وزارة الصحة )	مراجعة قانون الصحة العامة واقتراح	بالمساءلة الطبية							
	مجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك								
تشريع مراجع يعزز فاعلية	وزارة الصحة + نقابة الأطباء	مراجعة التشريع المتعلق بالمجلس	مراجعة التشريع الناظم							
المجلس الطبي العالي		الصحي العالي واقتراح التعديلات	لعمل المجلس الصحي							
		اللازمة حول ذلك	العالي بما يضمن تفعيله							
			وقيامه بالمهام المناطة به							
ارتفاع معدل الانفاق الحكومي	وزارة المالية مجلس الأمة	توفير مخصصات إضافية للخدمات	رفع معدل الإنفاق							
على الخدمات الصحية		الصحية في قانون الموازنة العامة	الحكومي على الخدمات							
			الصحية							
تعديل قانون الصحة العامة	وزارة الصحة ومجلس الامة	مراجعة قانون الصحة العامة واقتراح	تعزيز الرقابة على							
		التعديلات اللازمة حول ذلك	المؤسسات الطبية لضمان							
تعديل قانون الغذاء والدواء	الحكومة ومجلس الأمة	مراجعة قانون الغذاء والدواء واقتراح	التزامها بمعايير الجودة							
		التعديلات اللازمة حول ذلك	ļ							
تعديل قانون المواصىفات	الحكومة ومجلس الأمة	مراجعة قانون المواصفات والمقاييس								
والمقاييس		واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك								





	الإطار الزمني										
7.70	7.75	۲۰۲۳	7.77	4.41	۲۰۲۰	4.14	۲۰۱۸	۲۰۱۷	۲۰۱٦		



المحور الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية									
		لتعليم	مزيز وحماية الحق في ا	الهدف الرئيسي الثالث: ت					
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية					
تعديل قانون التربية والتعليم	الحكومة ( وزارة التربية	مراجعة قانون التربية والتعليم	مراجعة التشريعات	<ol> <li>١. الارتقاء بالخدمات التعليمية</li> </ol>					
	والتعليم ) مجلس الامة	واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك	ذات العلاقة واقتراح	المقدمة لطلبة المدارس وطلبة					
			التعديلات عليها	التعليم العالي بما يكفل الحق					
تعديل نظام تصنيف المدارس	الحكومة (وزارة التربية	مراجعة وتطوير نظام تصنيف	العمل على تصنيف	في الحصبول على التعليم					
الخاصة	والتعليم)	المدارس الخاصة واقتراح التعديلات	المدارس الخاصة وتعزيز	المناسب ضمن ما تسمح به					
		اللازمة حول ذلك	الرقابة عليها	حدود إمكانيات الدولة وحماية					
تعديل قانون التعليم العالي	الحكومة (وزارة التعليم العالي	مراجعة قانون التعليم العالي واقتراح	تعديل التشريعات	حقوق العاملين في هذا المجال					
	والبحث العلمي) ومجلس الأمة	التعديلات اللازمة حول ذلك	الناظمة لقطاع التعليم						
تعديل قانون هيئة اعتماد	الحكومة (وزارة التعليم العالي	مراجعة قانون هيئة اعتماد التعليم	العالي على عدة مراحل						
التعليم العالي	والبحث العلمي) ومجلس الأمة	العالي واقتراح التعديلات اللازمة	لضمان تحقق معايير						
		حول ذلك	الشفافية في اختيار						
تعديل قانون الجامعات الاردنية	الحكومة (وزارة التعليم العالي	مراجعة قانون الجامعات الاردنية	المقيدادات الأكداديمية						
	والبحث العلمي) ومجلس الأمة	واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك	وتحقيق الأمن الوظيفي						
			للعاملين في هذا المجال						
			بما ينعكس إيجابا على						
			جودة مخرجات التعليم						
عدد البرامج التثقيفية	الحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	حملات توعوية	العمل على نشر الثقافة						
	المسجست مسع المسسدني		التوعوية بما يضمن						
	المؤسسات المستقلة		معالجة النظواهر						
			المجتمعية السلبية في						
			المؤسسسات التربوية						
			والتعليمية المتعددة						
مناهج تعليمية متطورة تناسب	وزارة التربية والتعليم ووزارة	تطوير المناهج التعليمية	العمل على تبني سياسات						
الاحتياجات	التعليم العالي		تعليمية موجهة نحو						
عدد السدورات التدريبية	وزارة التربية والتعليم مؤسسة	بناء قدرات المعلمين حول مفهوم	التعليم التقني والمهني						
للمعلمين	التدريب المهني	التعليم التقني	بالقدر الذي يحافظ على						
			التنوع وجودة مخرجات						
			التعليم بشكل عام بما						
			يحقق الإبداع والتجديد						
			والابتكار						





الإطار الزمني										
7 • 70	2025	7 • 77	2.22	2.21	۲۰۲۰	4.14	7+1A	۲۰۱۷	*•17	



	المحور الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية										
	نليات)	لثقافية لفئات المجتمع مثل (الأق	مزيز وحماية الحقوق ا	الهدف الرئيسي الرابع: تع							
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية							
تعديل قانون رعاية الثقافة	الحكومة ( وزارة الثقافة )	مراجعة قانون رعاية الثقافة واقتراح	إعادة النظر في التشريعات	١. الحفاظ على الهوية الوطنية							
	مجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	الناظمة للعمل الثقافي	وإبراز مقوماتها							
تعديل نظام التفرغ الإبداعي	الحكومة ( وزارة الثقافة )	مراجعة نظام التفرغ الإبداعي الثقافي	واقستراح التعديلات								
		الأردني واقتراح التعديلات اللازمة	عليها بما يعزز الحقوق								
		حول ذلك	الثقافية								
		إدراج بنود لدعم المؤسسات والنشاطات									
تدعم المؤسسات والنشاطات	مجلس الأمة	الثقافية ضمن الموازنة العامة	-								
الثقافية.			المسناعات الثقافية								
			خاصة السينما والدراما								
			لدورهما بإبراز الهوية								
			الوطنية والتنمية								
			الاقتصادية								
		إدراج بنود لدعم النشاطات التي تعنى									
لهذه الغاية	مجلس الأمة	بتعزيز ثقافة الأطفال والشباب في									
		الموارية العامة	الإعـــلام لـلاهـتـمـام بمختلف مجالات الحياة								
			بمخللف مجادك الحياء الاجتماعية ونشر الأفكار								
			والمعرفة التي ترقى								
			والمعرف الضرد وتحارب								
			بستون الشرد وتصارب كـل نـزعـات الانـحـراف								
			والتطرف والسلوكات								
			البعيدة عن قيم المجتمع								
عددالمرافق	وزارة الثقافة ووزارة الشؤون	بناء المرافق الخاصة بالانشطة	استكمال إقامة بنى	٢. توزيع مكتسبات التنمية							
	البلدية	الثقافية	تحتية للنشاط الثقافي في	الثقافية في المملكة بعدالة							
			مختلف محافظات المملكة								
			لاستيعاب الفعاليات								
			والأنشسطة وتفعيل								
			الحراك الثقافي								
عسدد الاتيف اقسيسات	وزارة الشقافة	توقيع اتفاقيات تعاون مابين	تعزيز التنسبيق بين								
عدد البرامج التثقيفية	مؤسسسات المجتمع المدني	وزارة الثقافة والمؤسسات الرسمية	وزارة الثقافة ومؤسسات								
	القطاع الخاص	ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات	المجتمع المدني لتنمية								
		الخاصة لتنمية الثقافة والنهوض بها	الثقافة والنهوض بها								
			وذلك للأهمية التي								
			ينطوي عليها الفعل								
			الثقافي في صياغة الهوية								
	الحكومة (وزارة الثقافة) +	اصدار قانون حماية اللغة العربية									
العربية	مجلس الامة			والارتيقاء بمكانتها واللغات							
			القانون من أهمية ودور	الفرعية							
			في الحفاظ على الهوية 								
			العربية								



							الزمني	لإطار						I			
7.70	***	٤	1 • 7٣	۲.	* *	۲.	۲۱	۲.	۲.	۲.	۱۹	۲۰	۱۸	۲.	١٧	۲.	۱٦



المحور الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية												
		ليمة والحق في التنمية	تعزيز الحق في بيئة سا	الهدف الرئيسي الخامس:								
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية								
تعديل قانون حماية البيئة	الحكومة ( وزارة البيئة ) مجلس	مراجعة قانون حماية البيئة واقتراح	تنظيم وتنفيذ برامج	١. رفع الوعي العام بأهمية								
	الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	توعوية لمختلف شرائح	هذه الحقوق وآليات حمايتها								
			المجتمع مع التركيز على	والتمتع بها								
			مؤسسات القطاعين العام									
			والخاص حول مفاهيم									
			الحق في بيئة سليمة									
			والحق في التنمية وسبل									
			حمايتها									
تعديل قانون الضمان	الحكومة (وازرة الصناعة	مراجعة قانون الضمان الاجتماعي	توجيه الشركات العاملة									
الاجتماعي	والتجارة ومؤسسة االضمان	واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك	في المحافظات للتركيز									
تعديل قانون الشركات	الاجتماعي) مجلس الامة	مراجعة قانون الشركات واقتراح	على دورها في التنمية									
		التعديلات اللازمة حول ذلك	المحلية وتحسين الواقع									
			الاقتصادي والاجتماعي									
			والبيئي									
إدراج بنود ضمن قانون الموازنة	حكومة ومجلس الأمة	زيادة مخصصات صندوق تنمية	اتسخباذ الإجسراءات التي	٢. توفر الآليات القانونية								
		المحافظات في الموازنة العامة	من شأنها ضمان التوزيع	والإجرائية اللازمة لضمان								
تعديل قانون الطاقة النووية	حكومة ومجلس الأمة	مراجعة قانون الطاقة النووية	العادل والمتوازن لمكتسبات	هذه الحقوق								
		واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك	التنمية والخدمات									
تعديل قانون الوقاية الاشعاعية	حكومة ومجلس الأمة	مراجعة قانون الوقاية الاشعاعية	المقدمة للمواطنين									
والامان والامن النووي		والامسان والامسن السنووي واقستراح										
		التعديلات اللازمة حول ذلك										
تعديل قانون الغذاء والدواء	الحكومة ومجلس الامة	مراجعة قانون الغذاء والدواء واقتراح	تفعيل آليات الرقابة									
		التعديلات اللازمة حول ذلك	وإنضاذ القانون لضمان									
تعديل قانون الصحة	الحكومة ومجلس الامة	مراجعة قانون الصحة واقتراح	مراعاة مؤسسات									
		التعديلات اللازمة حول ذلك	القطاعين العام والخاص									
تعديل قانون البيئة	الحكومة ومجلس الامة	مراجعة قانون البيئة واقتراح	للحق في بيئة سليمة									
		التعديلات اللازمة حول ذلك										
تعديل قانون المواصيفات	الحكومة ومجلس الامة	مراجعة قانون المواصفات والمقاييس										
المقاييس		واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك	ļ									
تعديل قانون الزراعة	الحكومة ( وزارة الـزراعـة )	مراجعة قانون الزراعة واقتراح										
	ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك										





	الإطار الزمني محمد والمعدد والإطار الزمني والمحمد و																		
۲۰	۲0	۲۰	۲٤	۲۰	22	۲۰	**	۲.	۲۱	۲.	۲.	۲۰	۱۹	۲۰	١٨	۲۰	۱۷	۲۰	١٦
-																			
				, 1															



المحور الثالث: حقوق الفئات الأكثر عرضة للانتهاك												
		مخاص ذوي الإعاقة	زيز وحماية حقوق الأش	الهدف الرئيسي الأول: تع								
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية								
عدد الورش والدورات	المجلس الأعساسي لسشدؤون	عقد ورش ودورات تدريبية تأهيلية	توفير وسائل التدريب	<ol> <li>العمل على ضمان المساواة</li> </ol>								
	الأشر خراص المعوقين			الكاملة وتكافؤ الفرص في								
	مؤسسسات المجتمع المدني		الإعاقة لإدماجهم في	ممارسة كافة الحقوق								
			برامج التنمية الشاملة									
			والمستدامة									
توفر آلية لتفعيل التشريعات		ايجاد آلية لتفعيل التشريعات الوطنية	تعزيز وتفعيل التشريعات									
الوطنية			الوطنية الهادفة لضمان									
			مبدأ تكافؤ فرص العمل									
			للأشخاص ذوي الإعاقة									
تعديل لقانون رعاية المعوقين	المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص	مراجعة قانون رعاية الاشخاص ذوي										
	المعوقين ومجلس الامة	الاعاقة واقتراح التعديلات اللازمة	الاشخاص ذوي الإعاقة									
		حول ذلك	وممارسة أنشطتهم									
تعديل لقانون البناء الوطني	الحكومة ومجلس الأمة	مراجعة قانون البناء الوطني واقتراح										
		التعديلات اللازمة حول ذلك	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·									
توفر قاعدة بيانات محدثة	المجلس الاعلى لشيؤون	تطوير قاعدة بيانات تتعلق										
	الاشخاص المعوقين	بالأشخاص دوي الأعافة	للوصول إلى المعلومة									
			التي تهم الأشخاص ذوي									
			الإعاقة باستخدام أحدث									
t is a traile			الوسائل التكنولوجية اتخاذ الأجراءات التي									
قانون معدل	الهيئة المستقلة للانتخاب	تعدين فاتون الالتحاب	من شأنها ضمان حق									
			الأشخاص ذوي الإعاقة									
			بالترشح والانتخاب									
L	1	1	بعربي ويتدب	l								
تعديل لقانون العقوبات	وزارة العدل ومجلس الامة	مراجعة قانون العقوبات واقتراح	تعديل التشريعات بحيث	٢. تعزيز الحماية القانونية								
		التعديلات اللازمة حول ذلك										
تعديل لقانون حقوق الاشخاص	المجلس الاعلى لشؤون المعوقين	مراجعة قانون حقوق الاشخاص	ظرفا مشددا بخصوص									
المعوقين	ومجلس الامة	المعوقين واقتراح التعديلات اللازمة	الجرائم الواقعة على									
		حول ذلك	الأشخاص ذوي الإعاقة									
تعديل لقانون الحماية من	وزارة العدل ومجلس الامة	مراجعة قانون الحماية من العنف										
العنف الاسري		الاسري واقتراح التعديلات اللازمة										
		حول ذلك	ļ									
تعديل لنظام الخدمة المدنية	ديوان الخدمة المدنية	مراجعة نظام الخدمة المدنية واقتراح										
	1		1									

التعديلات اللازمة حول ذلك





									لزمني			1							
۲.	۲0	۲۰	۲٤	۲۰	22	۲۰	**	۲.	۲۱	۲.	۲.	۲.	۱۹	۲۰	١٨	۲۰	١٧	۲۰	١٦





المحور الثالث: حقوق الفئات الأكثر عرضة للانتهاك												
		سخاص ذوي الإعاقة	زيز وحماية حقوق الأش	الهدف الرئيسي الأول: تع								
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية								
تعديل قانون أصول محاكمات	الحكومة ( وزارة العدل )	مراجعة قانون أصبول المحاكمات	إصدار تشريعات تعنى	٣. اتخاذ التدابير التشريعية								
جزائية	ومجلس الامة	الجزائية واقتراح التعديلات اللازمة	بإنشاء برامج خاصة	والتنفيذية اللازمة لإتاحة								
		حول ذلك	بالمساعدة القانونية في	أيسر السبل للوصول للعدالة								
تعديل نظام التنظيم الاداري	وزارة العدل	مراجعة نظام التنظيم الاداري لوزارة	المسوزارات والمؤسسسات									
		العدل واقتراح التعديلات اللازمة	والمسحساكسم واتسخساذ									
		حول ذلك	الإجسراءات التنفيذية									
			اللازمة لهذه البرامج									
عدد الورش التوعوية	وزارة التنمية الاجتماعية	عقد ورشى عمل توعوية بحقوق	تنظيم برامج تدريبية									
	وزارة التربية والتعليم	الأشخاص المعوقين	للتوعية بحقوق									
	وزارة الصحة		الأشخاص ذوي الإعاقة									
	المجلس الأعلى لشؤون											
	الأشخاص المعوقين											
	المؤسسات الخاصة ذات العلاقة											
	مؤسسات المجتمع المدني											
تعديل قانون حقوق الاشخاص	المجلس الأعسلس لشسؤون	مراجعة قانون حقوق الأشخاص	تقديم الدعم اللازم									
المعوقين	الأشخاص المعوقين	المعوقين واقتراح التعديلات اللازمة	لذوي الإعاقة لتمكينهم									
		حول ذلك	من اتـخـاذ الـقـرارات									
تعديل لقانون وزارة التربية	وزارة التربية والتعليم ومجلس	مراجعة قانون وزارة التربية والتعليم	التي تناسبهم والعمل									
والتعليم	الامة	واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك	على رعايتهم وتعزيز									
تعديل لقانون اصول محاكمات	وزارة العدل ومجلس الامة	مراجعة قانون اصول محاكمات	دور المؤسسسات المعنية									
جزائية		جزائية واقتراح التعديلات اللازمة	برعايتهم وتقديم									
		حول ذلك	الخدمة لهم									
تعديل لقانون رعاية المعوقين	المجلس الأعسلى لشسؤون	مراجعة قانون رعاية المعوقين واقتراح										
	الأشخاص المعوقين	التعديلات اللازمة حول ذلك										





	الإطار الزمني																		
۲۰	۲0	۲۰	۲٤	۲.	۲۳	۲.	۲۲	۲۰	۲۱	۲.	۲.	۲.	۱۹	۲۰	١٨	۲.	۱۷	۲.	١٦





المحور الثالث: حقوق الفئات الأكثر عرضة للانتهاك													
		ٳؘۊ	مزيز وحماية حقوق المر	الهدف الرئيسي الثاني: تع									
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية									
نظام صندوق تسليف النفقة	مجلس الوزراء	اقرار نظام صندوق تسليف النفقة	إجراء مراجعة لمنظومة	<ol> <li>.١ تمتع المرأة بحقوقها وبما</li> </ol>									
تعديل لقانون العمل	الحكومة ( وزارة العمل )	مراجعة قانون العمل واقتراح	التشريعات ذات العلاقة	يحقق العدالة وتكافؤ الفرص									
	ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	بحقوق المرأة واقتراح										
تعديل لقانون العقوبات	الحكومة ( وزارة العدل )	مراجعة قانون العقوبات واقتراح	التعديلات عليها في إطار										
	ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	تشاركي										
تعديل لقانون الضمان	الحكومة ( وزارة العدل )	مراجعة قانون التقاعد المدني واقتراح											
الاجتماعي	ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك											
تعديل لقانون البلديات	الحكومة ( وزارة البلديات )	مراجعة قانون البلديات واقتراح											
	ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك											
تعديل لقانون الاحزاب	وزارة التنمية السياسية ، وزارة	مراجعة قانون الاحرزاب واقتراح											
	الداخلية	التعديلات اللازمة حول ذلك											
تعديل لقانون الانتخاب	الهيئة المستقلة للانتخاب	مراجعة قانون الانتخاب واقتراح											
		التعديلات اللازمة حول ذلك											
	الوازارات والمؤسسات المعنية و	بناء قدرات المؤسسسات الرقابية											
التشريعات ذات العلاقة بالمرأة	مؤسسات المجتمع المدني	وتفعيل المعايير الواردة في التشريعات											
عدد الجهات الملتزمة بتطبيق		ذات العلاقة بحقوق المرأة .	العام والخاص للتحقق										
المعايير			مـن مـدى تطبيقها										
			للتشريعات ذات العلاقة										
			بحقوق المرأة										
قانون مراجع ومعدل	الحكومة ومجلس الأمة	تعديل قانون الضمان الاجتماعي											
قانون مراجع ومعدل	الحكومة ومجلس الأمة المحدمة		الأمنة للمرأة لتحيا										
نظام مراجع ومعدل قانون مراجع ومعدل	الحكومة الحكومة ومجلس الأمة	تعديل نظام الخدمة المدنية تعديل قانون الحماية من العنف	1										
فالون مراجع ومعدن	الحدومة ومجنف الأمة	الاسري	والعمل والمجتمع										
		، ۵ سري											
تقارير دورية جول مدى تطييق	الـــــوزارات والمــؤســـســات	مراجعة كافة الخطط والاسترايجيات	احسيراء ميراجيعية	٢. تطوير وتبنى السباسات									
التشريعات ذات العلاقة بالمرأة		الوطنية المنية بالمرأة مثل ( الأجندة		-									
عدد الجهات الملتزمة بتطبيق	مؤسسات المجتمع المدني	الوطنية ، الاستراتيجية الوطنية		التمتع بكافة حقوقها									
المعابير		للمرأة وغيرها ) لتحديد مدى التقدم											
			الهادفة لتطويرها										
			وتفعيلها بما يضمن										
			تمتع المرأة بحقوقها										
سياسة مرسومة لتمكين المرأة	الحكومة ومؤسسات المجتمع	مراجعة بنود الموازنة العامة وجعلها											
	-	أكثر استجابة لاحتياجات ومتطلبات											
		تمكين المرأة	المرأة ومراعاة الجوانب										
			المالية ضمن قانون										
			الموازنة العامة										
توفر خطة عمل تنفيذية لبناء	وزارة تطوير القطاع العام	إعداد خطة عمل تنفيذية لبناء	تىنىظىيم بىرامىج بىناء										
القدرات للمؤسسات الحكومية		القدرات للمؤسسات الحكومية وغير	المقدرات للمؤسسات										
وغير الحكومية		الحكومية حول مراعاة حقوق المرأة	المحكوم ية وغير										
		عند وضع السياسات وتطوير الخطط	الحكومية حول آليات										
عــــد الــــدورات	مؤسسات المجتمع المدني	عقد دورات تدريبية وتوعوية بحقوق	1										
عددالمتدربين		المرأة	وضع السياسات وتطوير										
			الخطط										



الإطار الزمني معمده ومعدد والإطار الزمني ومعمد ومعدد والإطار الزمني																		
8.80	۲.	۲٤	۲.	۲۳	۲۰	۲۲	۲.	۲۱	۲.	۲.	۲۰	۱۹	۲۰	١٨	۲.	١٧	۲.	١٦



المحور الثالث: حقوق الفئات الأكثر عرضة للانتهاك												
		طفل	مزيز وحماية حقوق الد	الهدف الرئيسي الثالث: ت								
مؤشرات الأداء	الرجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية								
تقارير دوريـة حـول تطبيق الإطـار الوطني لمكافحة عمل الاطفال	وزرارة الـعـمـل وزارة الـتربـيـة والـتعليم وزارة التنمية الاجتماعية	تفعيل تطبيق الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال وايجاد آليات لتطبيق العقوبات المجتمعية على الأطفال	تفعيل وتطبيق الأطر القانوينة لمكافحة عمالة الأط فال والحد من	١. الحماية الاجتماعية								
تعديل قانون التربية والتعليم	الحكومة + مجلس الامة	المتسربين من المدارس مراجعة قانون التربية والتعليم واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك	التسرب من المدارس اتخاذ الإجراءات الرادعة للأهالي وأصحاب العمل									
تعديل قانون العمل	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قيانون العمل واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك										
تعديل قانون العقوبات	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون العقوبات واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك										
اصدار انظمة وتعليمات لقانون الاحداث	وزارة التنمية الاجتماعية وزارة التنمية الاجتماعية	اعداد الانظمة والتعليمات الواجب اصــدارهـا لتضعيل احـكـام قـانـون الاحداث	مــواءمــة الإجـــراءات المتعلقة بعدالة الأحداث مع أحكام قانون الأحداث									
تعديل التشريع	الحكومة ومجلس الامة	تعديل التشريعات ذات العلاقة	اعفاء اللوازم الخاصة بالأطفال من الرسوم والضرائب									





	الإطار الزمني																		
۲۰۱	10	۲.	۲٤	۲۰	22	۲۰	۲۲	۲.	۲۱	۲.	۲.	۲.	۱۹	۲۰	١٨	۲.	۱۷	۲.	١٦
																			_





المحور الثالث: حقوق الفئات الأكثر عرضة للانتهاك												
		لمفل	مزيز وحماية حقوق الد	الهدف الرئيسي الثالث: ت								
مؤشرات الأداء	المجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية								
تعديل لقانون الحماية من	الحكومة (وزارة التنمية	مراجعة قانون الحماية من العنف	تفعيل الأطر القانوينة	٢. الحماية من العنف								
العنف الاسري	الاجتماعية ) ومجلس الامة	الاسري واقتراح التعديلات اللازمة	والآليات الوطنية المتعلقة									
		حول ذلك	بحماية الأطفال من									
تعديل قانون العقوبات	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون العقوبات واقتراح	العنف بكافة أشكاله									
		التعديلات اللازمة حول ذلك										
تعديل قانون وزارة الشؤون	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون وزارة التنمية										
الاجتماعية والعمل والانظمة		الاجتماعية ووزارة العمل والانظمة										
الصادرة بموجبه		الصادرة بموجبه واقتراح التعديلات										
		اللازمة حول ذلك										
عدد المتدربين	وزارة العممل	تدريب وتأهيل الكوادر الوظيفية	بناء قدرات المؤسسات									
	وزارة التنمية الاجتماعية	العاملة مع الاطفال ضمن المعايير	المعنية بالطفل ونمائه									
	مؤسسات المجتمع المدني	الدولية	لضمان تحسين الخدمات									
تعديل قانون الموازنة	الحكومة + مجلس الامة	تخصيص موازنة خاصة بالطفل	القانونية والإرشىادية									
تعديل لقانون التربية والتعليم	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون التربية والتعليم	والنفسية والتعليمية									
		واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك	للأطفال المعنفين									
تعديل لقانون الصحة العامة	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون الصحة العامة واقتراح										
		التعديلات اللازمة حول ذلك										
عدد الورش والدورات	وزارة التربية والتعليم	عدد ورش ودورات توعوية لرفع وعي										
	وزارة التنمية الاجتماعية	الأطفال بحقوقهم										
	المجلس الوطني لشؤون الأسرة		حقوقهم وآليات حمايتهم									
	مؤسسات المجتمع المدني		من العنف بكافة أشكاله									
	وزارة التربية والتعليم											
مفهوم التنشئة السليمة	وزارة التعليم العالي		, , , , ,									
عدد الورشات	مؤسسات المجتمع المدني											
عدد الورش التوعوية	وزارة التربية والتعليم	عقد ورشى توعوية حول مفاهيم	التوعية بمفهوم التنمر									
	المجلس الوطني لشؤون الأسرة	التنمر والعنف في المدارس										
	مؤسسات المجتمع المدني		المدارس وآليات مكافحتها									
معايير الاعتماد وضبط الجودة	المجلس الوطني لشؤون الأسرة											
	والشركاء		على دور رعاية وإيـواء									
تعديل لنظام دور ايواء	المجلس الوطني لشؤون الأسرة											
	والشركاء											
		واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك										





								الزمني	الإطار									
4.40	۲۰۱	12	۲۰۲۳		****		7.71		۲۰۲۰		۲.	7.19 7.		1A Y+1V		۱۷	۲۰۱٦	
	+																	



		باك	ت الأكثر عرضة للانت	المحور الثالث: حقوق الفئا
		للفل	مزيز وحماية حقوق الد	الهدف الرئيسي الثالث: ت
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية
دليل توعوي	المجلس الوطني لشؤون الأسرة	إعداد دليل توعوي حول أهمية الصحة	زيادة الوعي بأهمية	
	وزارة التربية والتعليم	الجسدية والنفسية والاجتماعية	صحة الطفل الجسدية	
	وزارة التنمية الاجتماعية	للطفل	والنفسية والاجتماعية	
	المجلس الاعلى لشسؤون			
	الأشخاص المعاقين			
عدد الورش والدورات	وزارة التربية والتعليم	عقد ورشى ودورات توعوية حول		
	وزارة التنمية الاجتماعية	المسحة الجسسدية والنفسية		
		والاجتماعية للأطفال		
نسبة الزيادة السنوية	وزارة الصحة	زيادرة نسبة المشمولين في مظلة		
		التامين الصحي بنسبة منتظمة		
توفر آلية معتمدة لتعزيز	وزارة الصحة	وضع آليات لتعزيز خدمات الكشف	تطبيق وتعزيز خدمات	
خدمات الكشف المبكر لحالات	وزارة التربية ولتعليم	المبكر لحالات التأخر النمائي	الكشف المبكر وآليات	
التأخر النمائي	وزارة التنمية الاجتماعية		الإحالية للأطفال ذوي	
	الخدمات الطبية الملكية		التأخر النمائي	
	المجلس الأعلى لشؤون			
	الأشخاص المعوقين			
	المجلس الوطني لشؤون الأسرة			
r	r	r		
عدد الدورات وعدد المتدربين	وزارة التربية والتعليم	عقد دورات تدريبية وتوعوية حول	تنفيذ نشاطات توعوية	٤. الحق في التعليم
	نقابة المعلمين	آليات التعامل الإيجابي مع الطلبة	للمعلمين حول آليات	
	نقابة أصحاب المدارس الخاصة		التعامل الإيجابي مع	
			الطلبة على مقاعد	
			الدراسة	
تقارير رقابة حول أدماج	وزارة التربية والتعليم	مواءمة البيئة المدرسية لاحتياجات	تبني سياسات تسهم في	
الاطفال ذوي الإعاقة	وزارة الشموون البلدية	الاطفال ذوي الإعاقة	زيادة نسبة الأطفال ذوي	
	أمسانسة عسمسان السكسبرى		الإعاقة المدمجين في	
			المدارس	
عــــدد الــــدورات	وزارة التربية والتعليم	عقد دورات تدريبية وتوعوية للتعامل		
نسبة زيادة الأطفال المدموجين	وزارة التنمية الاجتماعية	مع الاطفال ذوي الإعاقة		
	نقابة المعلمين			
تقارير رقابة دورية	وزارة التربية والتعليم	وضع ضوابط صارمة للرقابة على		
	ديــــوان المـحـاســبــة	المدارس الحكومية والخاصة	الرقابة على المدارس	
	هيئة مكافحة الفسياد		الخاصة والحكومية	
مناهج تعليمية توفر قاعدة	وزارة التربية والتعيليم	تعزيز مفاهيم ومضردات حقوق	تطوير المناهج المدرسية	
أساسية حول مفاهيم حقوق		الإنسان ضمن مناهج التعليم	وإدماج مفاهيم حقوق	
الإنسان			الإنسبان فيها على	
	وزارة التربية والتعيليم	التوسع في إنشاء المكتبات	مختلف المراحل الدراسية	





					الإطاراا				
7.70	2.25	7 • 77	7 • 77	7.71	4+4+	7.19	۲۰۱۸	۲۰۱۷	7 • 17



		هاك	ت الأكثر عرضة للانت	المحور الثالث: حقوق الفئا
		ار السن وضمان تمتعهم بها	مزيز وحماية حقوق كبا	الهدف الرئيسي الرابع: ت
مؤشرات الأداء	المجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية
تعديل لقانون الضمان	الحكومة ومجلس الأمة	مراجعة قانون الضمان الاجتماعي	تطوير منظومة	١. ضمان حياة كريمة لكبار
الاجتماعي		واقتراح التعديلات اللازمة حول	التشريعات بما يكفل	السن
		ذلك	حماية الحقوق المالية	
تعديل لقانون التقاعد المدني	الحكومة ومجلس الأمة	مراجعة قانون التقاعد المدني	والاجتماعية لكبار السن	
		واقتراح التعديلات اللازمة حول		
		ذلك		
تعديل لقانون التقاعد	الحكومة ومجلس الأمة	مراجعة قانون التقاعد العسكري		
العسكري		واقتراح التعديلات اللازمة حول		
		ذلك		
تعديل لقانون العمل	الحكومة ومجلس الأمة	مراجعة قانون العمل واقتراح		
		التعديلات اللازمة حول ذلك		
تعديل لنظام الخدمة المدنية	الحكومة	مراجعة نظام الخدمة المدنية واقتراح		
تعديل لقانون الصحة	الحكومة ومجلس الأمة	التعديلات اللازمة حول ذلك مراجعة قانون الصحة والانظمة	إجراء التعديلات	
والانظمة الصادرة بموجبه	، يعتوند ومبيس ، يابد	الصادرة بموجبه واقتراح التعديلات	إجراء التفيلة	
		اللازمة حول ذلك	بالتوسع في مظلة	
			ب حوص ي مصلي مسلم	
			السنة	
تقرير تقييم الاستراتيجية	المجلس الوطني لشؤون الأسرة	تقييم وتحديث الاستراتجية الوطنية	مراعاة قضايا كبار السن	
,	ووزارة التنمية الاجتماعية	الاردنية لكبار السن	عند صياغة السياسات	
			والاستراتيجيات	
			والخطط والمعايير	
			والأطر الوطنية	
تعديل لقانون الشؤون	الحكومة ومجلس الامة	مراجعة قانون الشؤون الاجتماعية	تعزيز الرقابة على دور	
الاجتماعية		والعمل والانظمة الصادرة بموجبه	الرعاية والإيواء لكبار	
		واقتراح التعديلات اللازمة حول	المسن	
		ذلك		
معايير محدثة ومطورة	المجلس الوطني لشؤون الأسرة	إعداد معايير الاعتماد وضبط الجودة		
ومعتمدة	اللجنة الوطنية لمتابعة	لدور الإيواء		
	استرتيجية كبار السن			
تقارير دورية للخدمات المقدمة	المجلس الوطني لشؤون الأسرة	تطبيق معايير الاعتماد وضبط	تحسين مستوى	
لكبار السن	اللجنة الوطنية لمتابعة	الجودة لدور الإيواء	الخدمات المقدمة لكبار	
	استرتيجية كبار السن		السن بما يوفر لهم	
			الحياة الكريمة في المتور	
نسبة مشاركة كبار السن	المجلس الوطني لشؤون الأسرة	اشراك كبار السن في عملية صنع	المجتمع تعزيز قدرات كبار السن	
لسبه مسارده دبار ، سن	اللجنة الوطنية لمتابعة	القرار	لعرير قدرات كبار الشن لمواصلة عطائهم وزيادة	
	استرتيجية كبار السن	العرار	المواطنة عطائهم وريادة إسهامهم ومشاركتهم في	
نسبة مشاركة كبار السن في	المجلس الوطني لشؤون الأسرة	رسم سياسات تسهم في تمكين كبار	إسهامهم ومسارعتهم <u>م</u> الحياة العامة	
البرامج والأنشطة	اللجنة الوطنية لمتابعة	السنة اقتصاديا واجتماعيا		
	استرتيجية كبار السن	·····		



									لإطارا	١								
۲۰۲۵	>	7•72	۲.	22	۲.	**	۲.	۲۱	۲.	۲.	۲.	۱۹	۲۰	١٨	۲.	١٧	۲.	١٦